

تقرير حالة البلاد

ملحق (1)

**المضامين الرئيسية
لكتب التكليف وخطب العرش
في عهد الملك
عبدالله الثاني ابن الحسين
(١٩٩٩-٢٠١٧)**





4	تقديم.....
	أولاً: تفاعل السلطين التنفيذية
6	والتشريعية مع التوجيهات الملكية
8	ثانياً: أبرز المحاور في كتب التكليف
8	أ- محور قيم الدولة المدنية.....
9	ب- محور الوحدة الوطنية.....
10	ت- محور الفقر والبطالة.....
12	ث- محور المياه والطاقة.....
14	ج- محور الإعلام.....
16	ح- محور التنمية الاقتصادية والاستثمار.....
19	خ- محور الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والمؤسسة التشريعية.....
23	د- محور الإصلاح القضائي.....
25	ذ- محور الشباب والتعليم.....
26	ر- محور الصحة.....
27	ز- محور الثقافة.....
28	س- محور المرأة.....
28	ش- محور الإدارة العامة.....
30	ص- محور السياسة الخارجية.....
32	ض- محور دعم القوات المسلحة.....
33	ثالثاً: أبرز المحاور في خطب العرش
33	أ- محور التنمية الشاملة.....
34	ب. محور الوحدة الوطنية.....
35	ت- محور الديمقراطية والإصلاح السياسي.....
36	ث- محور القضاء.....
38	ج- محور القطاع الاقتصادي.....
40	ح- محور الإعلام.....
41	خ- محور المرأة والشباب والتعليم.....
43	د- محور الصحة.....
44	ذ- محور الفقر والبطالة.....
45	ر- محور الإدارة العامة.....
46	ز- محور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.....
48	س- محور السياسة الخارجية.....
51	نتائج وتوصيات عامة



تقديم

إن فلسفة كتب التكليف عند تشكيل الحكومات هي التأشير المباشر على أهم القضايا والمحاور التي يُراد للحكومة المكلفة التركيز عليها، والعمل على وضع البرامج والخطط التنفيذية الملائمة لها، وكذلك القيام بما يلزم من إجراءات ضمن إطار زمني مرتبط بخطة تنفيذية، ومن ناحية أخرى العمل على تعزيز إصلاحات ضمن قطاع معين. والغاية من ذلك هي توجيه الحكومات نحو القضايا الوطنية التي تقع على سلم الأولويات عند الملك بغية الوصول إلى الهدف الأسمى وهو استمرار مسيرة البناء الوطني، وتحقيق التنمية الشاملة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتقديم الخدمات الفضلى لهم، وتمكينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

كذلك، فإن خطاب العرش تهدف بشكل رئيس إلى لفت انتباه مجلس الأمة لأهم المحاور والقضايا التي كلف بها الملك حكومته لكي تقوم السلطان التشريعية والتنفيذية بتنسيق الجهود، والعمل المشترك ضمن إطار الدستور، لإنجاز التشريعات اللازمة، وتفعيل العمل الرقابي على الحكومة، ومتابعة مدى تنفيذها للخطط ومراعاتها لأولوية القضايا التي تنوي معالجتها. لذلك، فإن كتب التكليف وخطب العرش هي الطريق الهادي للسلطتين التنفيذية والتشريعية في تحديد القطاعات والمشكلات ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها لتحقيق إنجاز ملموس في المحاور والقضايا المختلفة.

وتحاول هذه المراجعة الوقوف على مدى التزام السلطتين التنفيذية والتشريعية بتنفيذ البرامج المتعلقة بالمحاور التي وردت ضمن كتب التكليف وخطب العرش خلال فترة حكم الملك عبدالله الثاني، والقضايا التي شملتها التوجيهات الملكية. حيث ابتدأ التحليل المتعلق بكتب التكليف من حكومة عبد الرؤوف الروابدة (1999)، فيما ابتدأ التحليل المتعلق بخطب العرش من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الثالث عشر (2000).

وقد تضمنت كتب التكليف الرؤية الملكية للأهداف المطلوب إنجازها، والمسارات العملية المناسبة لذلك ضمن المحاور التالية:

1. قيم الدولة المدنية.
2. الوحدة الوطنية.
3. الفقر والبطالة.
4. المياه والطاقة.

5. الإعلام.
 6. التنمية الاقتصادية والاستثمار.
 7. الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والمؤسسة التشريعية.
 8. الإصلاح القضائي.
 9. الشباب والتعليم.
 10. الصحة.
 11. الثقافة.
 12. المرأة.
 13. الإدارة العامة.
 14. السياسة الخارجية.
 15. دعم القوات المسلحة.
- أما خطب العرش الموجهة لمجلس الأمة منذ الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث عشر حتى الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر، فقد تضمنت الرؤية الملكية للأهداف المطلوب إنجازها، والمسارات العملية المناسبة لذلك ضمن المحاور التالية:
1. التنمية الشاملة.
 2. الوحدة الوطنية.
 3. الديمقراطية والإصلاح السياسي.
 4. القضاء.
 5. القطاع الاقتصادي.
 6. الإعلام.
 7. المرأة والشباب والتعليم.
 8. الصحة.
 9. الفقر والبطالة.
 10. الإدارة العامة.
 11. القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
 12. السياسة الخارجية.



أولاً: تفاعل السلطتين التنفيذية والتشريعية مع التوجيهات الملكية

اعتمدت هذه المراجعة في تقييم مدى استجابة الحكومات ومجالس الأمة للتوجيهات الملكية، على منهجية الوصف والمسح ضمن مسارين:

الأول: استعراض التوجيهات الملكية المتضمنة في كتب التكليف الموجهة للحكومات.

الثاني: استعراض التوجيهات الملكية المتضمنة في خطاب العرش الموجهة إلى مجلس الأمة.

ويتبين من خلال استعراض هذين المسارين وتحليل معطياتهما العامة، أن الحكومات ومجالس الأمة لم تلتزم بالتوجيهات الملكية الواردة في كتب التكليف وخطب العرش بشكل واضح في بعض المحاور، وبشكل نسبي في محاور أخرى.

إن ما يؤكد هذا الاستنتاج هو:

1. «تكرار» التوجيهات التي تتضمن الرؤى الملكية في كل محور من المحاور المشار إليها سابقاً، للحكومات المتعاقبة، ومجالس الأمة في دوراتها المتعاقبة أيضاً.

2. ما يقوم به الملك إزاء ظاهرة «عدم الالتزام» هذه، حيث يلجأ إلى تغيير الحكومات وإعادة تشكيلها المرة تلو الأخرى، مستنداً للتقاليد الملكية الرصينة، حتى وصل عدد هذه الحكومات إلى 16 حكومة منذ توليه سلطاته الدستورية وحتى وقت إعداد هذه المراجعة.

3. ما يقوم به جلالته عندما يقدم الإسناد الملكي المباشر للحكومة أو إحدى وزاراتها في واحد أو أكثر من المحاور التي تتطلب عملاً لا يحتمل التأجيل. ومن الأمثلة على ذلك مشروع جر مياه الديسي إلى عمان، فبعد تفاقم الأزمة المائية إلى حد لا يمكن احتماله في أكبر التجمعات السكانية في المملكة، بدا واضحاً أن الإسناد الملكي المباشر هو الذي ساهم في انطلاقة المشروع وإنجازه في فترة زمنية قياسية. وهناك مثال آخر للحث على الالتزام بتطبيق القانون، وذلك عندما قال جلالته في أحد اللقاءات العامة، وبتلقائية اعتادها المواطنون منه: «طبّقوا القانون حتى على ابني»، وهي رسالة ودعوة واضحة من جلالته إلى الحكومة بأجهزتها المختلفة إلى عدم التردد في تطبيق القانون على الجميع بوصفه مقياساً لقيم الدولة المدنية الحديثة.

4. تبني جلالته الكثير من المبادرات لدفع عملية الإصلاح والتمكين في جميع المحاور بهدف إحداث التنمية الشاملة التي تنعكس على المواطن بشكل مباشر. ومن الأمثلة على ذلك: العمل على إصدار الأجنحة الوطنية، وإطلاق مبادرات على غرار «كلنا الأردن» و«الأردن

أولاً، وقيام جلالته بالإيعاز بتشكيل لجنة إستراتيجية تطوير وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

ويمكن إيراد الملاحظات الآتية في ما يتعلق بمدى الاستجابة للتوجيهات الملكية من قبل الحكومات ومجالس الأمة :

1. عندما تواجّه الحكومات بسهام النقد حيال أيّ من سياساتها التي تثير الغضب الشعبي - كما حدث في مطلع عام -2018 فإنها تلوذ بـ«القصر» طلباً للحماية والإسناد، اعتماداً على رصيده الشعبي الذي لا ينضب، وذلك على العكس تماماً مما يجب عليها القيام به في المحطات الوطنية الحرجة، إذ ينبغي أن تتولّى بنفسها شرح وتفسير إجراءاتها بخطاب صريح ومنطقي وعقلاني بالاعتماد على أدواتها وعلى الوسائل المتاحة لها، وأن تتحمل مسؤولية إقناع المواطنين بصواب ما ذهبت إليه، وامتصاص ردود فعل الشارع بجرأة وشجاعة.

2. لا تعترف الحكومات بظاهرة «عدم الالتزام الكامل بالتوجيهات الملكية». والمفارقة أنها تُبدي عبارات السمع والطاعة عندما يتحدث الملك في محور معين، وعندما يبدأ جلالته المسير فعلياً، فإنها تبقى ساكنة غالباً، ولا تحاذيه الخطوة بالخطوة.

3. رغم أن هناك قضايا وردت في كتب التكليف وخطب العرش تم إنجازها فعلاً، إلا أن هذا لم يكن ليحدث لولا طرحها مراراً وتكراراً في الخطاب الملكي، ولولا لجوء الملك إلى التركيز المباشر على هذه القضايا ومتابعة تنفيذها بشكل مباشر. على سبيل المثال؛ ما حدث في محور الإصلاح السياسي المتعلق بقانون الانتخابات اللامركزية. إذ ما انفك جلالته يطالب بتشريع قانون للانتخابات اللامركزية منذ بواكير عهده، لكن إنجاز هذا القانون لم يتم إلا في فترة البرلمان السابع عشر (2013-2016). وهناك مثال آخر يتعلق بمحور إصلاح الجهاز القضائي، وهو الموضوع الذي لم يغب أبداً عن خطب العرش. فقد قام جلالته بتشكيل لجنة تعنى بإصلاح الجهاز القضائي برئاسة زيد الرفاعي في تشرين الأول 2016.

4. لأن الحكومات كانت تعلق محدودية إنجازاتها بقصر الفترة الزمنية التي تتولّى فيها المسؤولية، ذهب التوجّه الملكي إلى إطالة عمر الحكومة بما يتماشى مع الفترة الدستورية لمجلس النواب، لكن حداثة هذه التجربة تجعل من المتعذر قياس مدى نجاحها.

وما سبق ذكره عن مدى استجابة الحكومات لكتب التكليف، يصدّق أيضاً على البرلمان في تعاطيه مع خطب العرش، ففي الوقت الذي واصل فيه الملك التأكيد في خطبه على الأولويات الضرورية لمتابعة المسيرة الوطنية للنهوض بالقطاعات كافة ومعالجة القضايا والمشاكل في



جميع المحاور المشار إليها، فإن ظاهرة التباطؤ في الإنجاز تبدو واضحة، مع الإشارة إلى أن ديناميات العمل في مجلس الأمة تختلف عنها في الحكومة، فالحكومة مناط بها التنفيذ، بينما يناط التشريع والرقابة بمجلس الأمة.

وتتضح ظاهرة التباطؤ في أداء مجلس الأمة، من تكرار التوجيهات الملكية للمجلس وإعادة تذكيره بالقيام بالخطوات التشريعية المطلوب إنجازها في معظم القضايا، والإشارات الملكية عن عدم الرضا عما تم إنجازه أحياناً. مع التنويه إلى أن المجلس قام بإنجازات لا تُنكر في بعض المحاور.

ثانياً: أبرز المحاور في كتب التكليف

أ- محور قيم الدولة المدنية

لقد تعاطت كتب التكليف للحكومات المتعاقبة (من حكومة عبدالرؤوف الروابدة إلى حكومة د.هاني الملقى الثانية) مع القيم الحقيقية لروح الدولة المعاصرة أو المدنية، والتي أكد الملك على ضرورة الأخذ بها واعتمادها كمنهج حكم، داعياً الحكومات التي سُكلت في عهده إلى الالتزام بها وعدّها أسساً ينبغي العمل على ترسيخها في الدولة الأردنية.

كما طرح جلالته الأفكار الرئيسية المتعلقة بقيم الدولة المدنية في الأوراق النقاشية السبع التي نُشرت خلال السنوات الأخيرة ولاقت اهتماماً وطنياً واسعاً.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن مبدأ الشفافية المطلقة مقروناً بمبدأ المساءلة وتحمل مسؤولية الإنجاز هما أساس النجاح» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فيصل الفايز، 22 تشرين الأول 2002).
- «العدل أساس الحكم. فالمواطنون جميعاً أمام القانون سواء، ولا فضل لأحد على الآخر إلا بمقدار ما يقدم ويعطي لهذا الوطن، والعدالة تقتضي تكافؤ الفرص أمام الجميع وتوزيع مكاسب التنمية على سائر أرجاء الوطن ومختلف شرائح المجتمع وفئاته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الثالثة، 20 تموز 2003).
- «إن عزمنا معقود في المرحلة المقبلة على تسريع وتيرة الإصلاح ومأسستها من خلال الأجندة الوطنية التي بدت ملامحها بدقة وشمولية بقدر ما تتطلب مراحلها كلها ودون استثناء لقناعة ومشاركة كل الأردنيين والأردنيات، وبخاصة أن المواطنة ليست علاقة

- رعية مع الدولة، بل شراكة إنتاجية ومصير واحد» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عدنان بدران، 5 نيسان 2005).
- «ونحن إذ نؤكد على ضرورة الالتزام بالقوانين في كل ما تقوم به الحكومة... إلخ» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).
- «ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والجدارة وتكافؤ الفرص، والجدية في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، لاستعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبدالله النسور الثانية، 9 آذار 2013).
- «ومما لا شك فيه أن الإصلاح السياسي لا يحقق ثماره المرجوة إلا بتعزيز مبدأ سيادة القانون» (من كتاب التكليف الموجه لحكومة هاني الملقي الأولى، 29 أيار 2016).

ب- محور الوحدة الوطنية

تضمنت كتب التكليف توجيهات للحكومات المتعاقبة في ما يتعلق بمحور الوحدة الوطنية، تحمل أفكار الملك وتصوراته لكيفية العمل في هذا المحور. ومن الواضح أن المطلوب من أي حكومة بالدرجة الأولى هو تكريس الوعي بأهمية الوحدة الوطنية، وهو ما تستطيع الحكومات القيام به من خلال أجهزتها الإعلامية والثقافية من ناحية، ومن ناحية أخرى من خلال إقرار التشريعات التي تساند هذا التوجه حيثما لزم الأمر وبالتعاون مع مجلس الأمة. ويلاحظ أن الملك أعاد التذكير مرة تلو الأخرى بأهمية هذا المحور.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن الوحدة الوطنية هي أحد المقومات الأساسية التي تعطي الوطن القوة وتمنحه المنعة، وتحول دون التفتيت والاختراق. لقد كان الأردن على الدوام وطناً لكل العرب ونموذجاً لمجتمع الأسرة الواحدة المتلاحمة في السراء والضراء، الجميع فيه شركاء في العمل والبناء وحماية الوطن والالتزام بمصالحه. إن الأردنيين جميعاً، رجالاً ونساءً، مهما كانت مناباتهم وأجناسهم وأديانهم وأفكارهم، متساوون أمام القانون، شركاء في أداء الواجبات والتمتع بالمنافع. إن تعزيز الوحدة الوطنية يتم بسيادة القانون على الجميع دون تمييز لأي سبب، وترسيخ النهج الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، وتطبيق مبادئ العدالة وفق أسس سليمة واضحة، وإقامة التوازن بين أقاليم الدولة ومناطقها، وتطبيق القانون بحزم على كل من يثير النعرات أو يحاول العبث بالنسيج الوطني» (من



- كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار (1999).
- «إن أول الأهداف وأنبها هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، فالجبهة الداخلية المتماسكة التي تسود بين أفرادها روح المحبة والفريق الواحد، هي وحدها التي تصون الأردن وتحميه وتعزز تطوره وازدهاره، وتحافظ على أمنه واستقراره» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).
 - «إن وحدتنا الوطنية ركيزة أساسية، يقوم عليها بنيان المجتمع الأردني، وهي بالنسبة لنا كما قلت في غير مرة، خط أحمر، لا ينبغي لأحد تجاوزه أو العبث به» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الثانية، 14 كانون الثاني 2002).
 - «إن الحفاظ على وحدتنا الوطنية وحمائتها من أي شكل من أشكال العبث بها أو الإساءة إليها هوركيزة أساسية في سلم أولوياتنا الوطنية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الثالثة، 20 تموز 2003).
 - «أما وحدة جبهتنا الداخلية ومتانتها، فتتطلب تعظيم الجوامع وتجاوز الفوارق. فهذا الوطن الذي بُني على المحبة، وجُبل ترابه بالإخاء، يتشارك فيه الجميع بالتساوي، ويساهمون في ترسيخ عيشنا المشترك، ويتقدمون في المراتب على أساس الإخلاص للوطن والعمل والإنجاز، وهويتنا الوطنية الواحدة والجامعة لا تقبل التفتيت ولا التجزئة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007)
 - «إن وحدتنا الوطنية هي خط أحمر لا يمكن أن نسمح لأي كان بتجاوزه أو الإساءة إليها والتي يجب أن تبقى دائماً فوق كل الاختلافات والخلافات» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عون الخصاونة، 17 تشرين الأول 2011).

ت- محور الفقر والبطالة

إن الفقر والبطالة من أبرز المعضلات التي تواجه الدولة الأردنية، وهذا يفسر العناية الملكية في كتب التكليف بهاتين المسألتين، وحثه الحكومات على العمل للحدّ منهما من خلال طرح إستراتيجيات وحلول يسهم بها القطاع الخاص وتشمل التدريب المهني وجذب الاستثمارات وتوزيع مكتسبات التنمية.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن البطالة والفقْر هَمَّان كبيران يواجهان الوطن ويعيقان عملية النمو والنماء، ويؤثران على قدرات الوطن ويزيدان في معاناة المواطن الذي نسعى كهاشميين دائماً لتوفير حياة كريمة له ولأبنائه وبناته ما وسعنا الجهد والإمكانات. لذلك فإن على الحكومة أن تضع في مقدمة أولوياتها التصدي الجاد لهاتين المشكلتين، بالقيام بعملية تنمية شاملة في جميع المجالات، وتعزيز دور صناديق العون الاجتماعي وتكامل أدوارها وتوحيد مظللتها الإدارية، وتنفيذ الحزمة الاجتماعية بجدية متناهية، وإجراء دراسة عملية واقعية تحدد حجم المشكلة وواقعها بالسعي إليها وعدم الاكتفاء بانتظار الشكاوى والتدخلات، فالمواطن صاحب حق في العمل والحياة الكريمة ولا يجوز أن تحول بينه وبينهما أي أسباب أو تبريرات. إن تسريع إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بحاجة إلى جدية في التنفيذ ووضوح في الخطة، كما يجب سرعة التحرك لتصدير العمالة الأردنية إلى الدول الشقيقة التي أبدت تفهماً مشكوراً في هذا المجال» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).
- «وما زالت التحديات التي تفرضها التطورات الإقليمية والعالمية تلقي بظلالها علينا، وما زلنا نعاني من مشكلتي الفقر والبطالة وعبء المديونية وضعف انعكاس النمو الاقتصادي على حياة المواطنين» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الثانية، 14 كانون الثاني 2002).
- «التنمية الاقتصادية التي نروم إليها هي التي تحقق إنجازاً اقتصادياً، وترفع نسبة النمو الاقتصادي، وتوفر فرص العمل بشمولية، وتحد من البطالة، وتحفز الجميع لرفض العزوف عن العمل وللمشاركة التامة في حصاد خيراته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فيصل الفايز، 22 تشرين الأول 2002).
- «رؤيتنا للمرحلة القادمة تنصدها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما عاملين متكاملين. ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل، والاستثمار في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، هي متطلبات أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي بمفهومه الشامل» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).
- «تحقيق أعلى درجات التوازن التنموي بين المحافظات بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كافة ومحاربة الفقر والبطالة. ولا بد أيضاً من العمل على حماية

- الطبقات الفقيرة، وتقوية أدوات العمل المؤسسي لرعاية المحتاجين» (من كتاب التكلفة الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).
- «إن تحسين مستوى معيشة المواطن يعدّ أبرز أولوياتنا، وهذا يستدعي من الحكومة تنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمة ذلك تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة» (من كتاب التكلفة الموجه إلى حكومة عون الخصاونة، 17 تشرين الأول 2011).
- «فبالرغم من الإنجازات الاقتصادية، إلا أنها دون الطموح. وتبقى متلازمة البطالة والفقر همّنا الأول. فأولوية الحكومة هي توفير فرص العمل بالتعاون مع القطاع الخاص، من خلال جذب وتعظيم الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، ومحاربة الفقر وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال» (من خطاب التكلفة الموجه إلى حكومة فايز الطراونة، 27 نيسان 2012).
- «وبالتوازي مع تنفيذ سياسات الضبط المالي، فمن المطلوب أيضاً التصدي لانعكاسات الظروف الاقتصادية والتحديات المالية المتوقعة على المواطنين، الذين هم أولويتنا الأولى والأهم، خاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود» (من كتاب التكلفة الموجه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).
- «ولا بد أيضاً من متابعة تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وتنفيذ الإستراتيجيات والخطط الموضوعية، وعلى رأسها إستراتيجية التشغيل» (من كتاب التكلفة الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ث- محور المياه والطاقة

أولى الملك عبدالله الثاني مشكلة المياه والطاقة، والتي يعاني منها الأردن، عناية فائقة، ما يدل على وعي كامل لما يعانيه الوطن من أزمات ومعوقات للتنمية. ودعا جلالته جميع الحكومات إلى إيلاء هذه المشكلة المزدوجة أهمية خاصة من خلال العمل على إستراتيجيات متعددة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، بحيث يتم تفادي الأضرار الناجمة عن هذه المشكلة المركبة. ويلاحظ أن جلالته قد كرّر الإشارة إلى ما يجب القيام به في هذا المحور لثمانى حكومات متعاقبة.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن استهلاكنا من الطاقة والمياه في تزايد مستمر، والطاقة مستوردة، ومصادر المياه شحيحة، ولذا فإن الحاجة تستدعي تكثيف البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة وبخاصة الصخر الزيتي وتكثيفه كذلك عن مصادر جديدة للمياه وتطوير القائم من هذه المصادر، والتوسع في إنشاء السدود، وترشيد استخدامات المياه ومنع الهدر فيها، وتسريع عملية تجديد شبكات التوزيع، وتحسين محطات التنقية ومحاولة إعادة استعمال مياهها. سيكون للجفاف أثر كبير على المزارعين ومربي الماشية، ولذا فإن الاهتمام بأمورهم ومساعدتهم على تجاوز تلك الآثار ضرورة قصوى يجب أن تنهض لها جميع المؤسسات المختصة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).
- «إن المياه عماد الحياة (وجعلنا من الماء كل شيء حي)، وهي عنصر إستراتيجي يعتمد عليه مستقبل التنمية في الأردن، مما يستوجب المحافظة على مصادر المياه وتنميتها، وضمان حسن إدارتها، ورفع كفاية تخزينها ونقلها، وترشيد استعمالاتها. ولا بد من تنفيذ إستراتيجية المياه المقررة، التي تستند إلى رؤية واضحة وآلية فاعلة ممكنة التطبيق في المدى المنظور والبعيد، مؤكداً ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى التي يستحق» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).
- «إن شح الموارد الطبيعية، وبخاصة الطاقة والمياه، هي التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة، ولذلك نرى من الضروري العمل على توفير متطلبات أمن التزود بالطاقة، عبر تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، وتقديم كل المساندة للإسراع في إنجاز برنامج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي ما يرتبط بالأمن المائي، فإننا نؤكد ضرورة تنفيذ مشاريع تطوير المصادر المائية الحالية وتوفير مصادر جديدة، بالإضافة إلى استغلال المصادر المائية غير التقليدية، مثل بناء مزيد من السدود، وتوسيع مشاريع الحصاد المائي ومشاريع تحلية المياه» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).
- «وفي ضوء تداخل مشاريع الماء والغذاء والطاقة، على الحكومة أن تضع الأطر المؤسسية التي تضمن أعلى درجات التنسيق في إدارة المشاريع في هذه القطاعات والاستثمار فيها، وخصوصاً في مشاريع الطاقة البديلة، والتنقيب عن الغاز والصخر الزيتي، والطاقة النووية، وجر مياه الديسي، ومشروع ناقل البحرين» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).

- «تعزيز الأمن الغذائي والمائي وتلبية احتياجات المملكة من مصادر الطاقة، عبر التخطيط بعيد المدى وإقامة المشاريع الكبرى القادرة على تلبية احتياجاتنا المتنامية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الله النصور الثانية، 9 آذار 2013).
- «إن استهلاكنا من الطاقة في تزايد مستمر، وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً يشكل سبباً رئيساً في زيادة مديونية الدولة. ولذلك، فلا بد من الاستمرار بشكل حثيث بالإجراءات التنفيذية لتنويع مصادر الطاقة، وبخاصة الطاقة البديلة والمتجددة، وتحرير سوق المشتقات النفطية، واستكمال الإجراءات التنفيذية للمشاريع الكبرى في مجالات حيوية، خاصة في قطاعات الطاقة والمياه والنقل» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ج- محور الإعلام

ما زال هناك نقد ملكي لواقع الإعلام، وتحفيز على المضي قدماً في تطوير الإعلام ومخرجاته للوصول إلى إعلام دولة بسقف عالٍ من الحرية المسؤولة، التي تراعي المصلحة العليا للوطن من خلال ممارسة الإعلام لسلطاته الرقابية بكل اقتدار بعيداً عن الأجندات الشخصية أو الضيقة.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن إعلامنا الوطني بحاجة إلى الرعاية والاهتمام حتى يغدو معبراً بصدق عن واقع هذا الوطن وجهوده وإنجازاته ومسيرته الديمقراطية ومناخ الحرية المسؤولة التي يعيش. إن الوطن بحاجة إلى مؤسسة إعلامية كفؤة تسهم في التوعية والتوجيه الوطني وتحمل رسالة الأردن الحديث إلى العالم بأسره، نقية صافية، من خلال صحافة حرة مسؤولة تتميز بالرصانة والاعتزان والمصداقية، وإذاعة مسموعة ومرئية تفتح على شؤون الوطن، كل الوطن، وتعبّر عنها بواقعية، وتستقطب ذوي الرأي الصادق الأمين الموضوعي بغض النظر عن آرائهم وأفكارهم، وأن يتم ذلك كله في إطار من حرية التعبير بمسؤولية لا تفتنت على قيم الوطن ولا تهمل إنجازاته، ولا تستغل أجواء الديمقراطية للإساءة إليها، تقيّم بوعي وتنقد بإيجابية، فالكلمة بلسم شافٍ بيد المخلص المسؤول وسيفٌ قاتل بيد الظالم أو المتجني» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «ولا بد للإعلام الرسمي أن ينأى بنفسه عن أن يكون إعلاماً لشخص أو حكومة، بل يجب

أن يكون إعلام دولة ووطن، ثوابته معروفة وغاياته نبيلة وسامية. وأما الصحافة فهي المرأة التي يرى الوطن صورته فيها، ولا بد من إتاحة الحرية لها حتى تتطور وتزدهر في مناخ من حرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر، وتكوين الرأي العام الداعم والمؤازر لعملية التغيير والتحديث الذي نسعى إليه، بمنأى عن الغوغائية، والإشاعة، والإثارة، ومجانبة الحقيقة والموضوعية، والإساءة بقصد أو بغير قصد لصورة الوطن، (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).

- «وحيث الإعلام الصادق المسؤول الذي يعبر عن ضمير الوطن وهويته ويتمتع بحرية التعبير وتعددية الآراء. الإعلام الذي يجسد رؤيتنا في التغيير. الإعلام المهني والتمكن القادر على التغيير والتأثير، وليس الإعلام الخائف والعاجز والمتردد. الإعلام الذي يبرز دور الأردن عربياً وإقليمياً. ففي حين تمكنا من إيصال رسالتنا إلى خارج الأردن، فقد عجز إعلامنا عن إيصال رسالتنا وإنجازاتنا إلى المواطنين وظل متأثراً لا مؤثراً» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فيصل الفايز، 22 تشرين الأول 2002).

- «لا بد من إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وتبني السياسات الكفيلة بإيجاد البيئة المناسبة لتطور صناعة الإعلام المحترف وضمان حق وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة والتعامل معها من دون أي قيود أو عوائق. ويجب أيضاً تعديل القوانين وتحديثها لحماية المجتمع من الممارسات اللامهنية والأخلاقية التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام، (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).

- «على الحكومة أن تقوم بكل ما هو مطلوب لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية التعبير، وإيجاد البيئة الكفيلة بممارسة الإعلام المهني المستقل دوره من دون أي قيد أو عائق، وتوسعة آفاق الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة، التي يجب أن تكون وسيلة لتعميم المعرفة وتكريس ثقافة الحوار، لا وسيلة لبث المعلومات الخاطئة والإساءة إلى الأفراد والمؤسسات على غير وجه حق. ومن هنا يجب أيضاً العمل على تطوير التشريعات لتشمل آليات ديمقراطية شفافة، تحاكي أفضل الممارسات الدولية، لحماية المجتمع من الممارسات اللامهنية، التي يمارسها (البعض) عبر وسائل الإعلام والاتصال، في خرق واضح لحقوق المواطنين وتقاليد مهنة الصحافة وأخلاقها، (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت الثانية، 1 شباط 2011).

- «أما أن يُستغل المناخ الديمقراطي، وحرية الإعلام والتعبير عن الرأي، لبعض الأجنات الخاصة والأغراض الشخصية، والتشكيك بالمسيرة أو الإساءة إلى وحدتنا الوطنية، فذلك أمر يجب أن يُرد إلى القضاء العادل» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عون الخصاونة، 17 تشرين الأول 2011).

- «لا بد من تبني استراتيجية إعلامية وطنية تقوم على مبدأ إحترام رسالة الإعلام وحريةته والارتقاء بمستواه المهني، وحقه في الحصول على المعلومة الصحيحة، حتى يتمكن من توضيح ما تم إنجازه وما سيتم في مسيرة الإصلاح، والإشارة إلى مواضع الخلل والتقصير بكل شفافية ومهنية ومصداقية، بعيداً عن الغوغائية والبحث عن الإثارة والإساءة لصورة الوطن ومسيرته واغتيال الشخصية، وإثارة الفتن والنعرات» (من كتاب التكاليف الموجه إلى حكومة فايز الطراونة، 27 نيسان 2012).
- «ونوجهكم هنا إلى الاستمرار في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإعلام بمختلف محاورها وأدواتها من أجل تأسيس تعاون وتواصل شفاف ومثمر بين الدولة والإعلام والمواطن، والمساهمة في الارتقاء بمستوى ونوعية أداء الإعلام الوطني» (من كتاب التكاليف الموجه إلى حكومة عبدالله النسور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).

ح- محور التنمية الاقتصادية والاستثمار

أكد الملك في كتب التكاليف على ضرورة العمل على التطوير والتنمية الاقتصادية من خلال العديد من المحاور، كتشجيع الاستثمار، والشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، انطلاقاً من إيمان جلالته بأنه لن تكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية من دون مساهمة القطاع الخاص وزيادة فرص الاستثمار لمحاربة الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الأردن. وقد تحدث جلالته في كتب التكاليف عن الضبط المالي، وتخفيف العجز، والاعتماد على الذات، وذلك منذ توليه سدة الحكم.

مقتبسات من كتب التكاليف عن هذا المحور:

- «يعاني الاقتصاد الأردني من التباطؤ والركود لأسباب عديدة، وقد حقق البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي العديد من النجاحات، إلا أنه بحاجة إلى إعادة نظر، وفق المتغيرات والمستجدات، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة التي أبدت رغبة في المساعدة، وبالمشاركة الفعالة من القطاع الخاص الذي نقدر دوره وإنجازاته، وذلك بهدف معالجة الاختلالات وتوفير المناخ المناسب للاستثمار وتشجيعه وإزالة العقبات التي تواجهه، وتوفير التسهيلات التي تجذبه وتوحيد جهة التعامل معه، وتوزيع الدخل القومي بعدالة على جميع فئات المجتمع، وزيادة الادخار وترشيد الاستهلاك، وتنشيط عملية الإنتاج والتصدير، وتوفير فرص عمل جديدة، والعناية بالسياحة والنقل وغيرها من الخدمات، والاهتمام بالثروات المعدنية، ووضع الخطط

الزراعية التي تكفل تحسين دخل المزارع وتوطين زراعات جديدة أفضل دخلاً وأقل استهلاكاً للمياه، وتوفير مستلزمات الإنتاج والقروض الميسرة. إن عملية التخاضية بحاجة إلى تطوير مؤسسياتها، وتحديد سياساتها بشكل يضمن شفافية الإجراءات والحفاظ على المال العام وحسن استخدامه» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «وأود أن أشير هنا إلى ضرورة وضع حد لمقاومة وعرقلة الاستثمارات الأجنبية تحت شعارات تجاوزتها الأحداث». «ولا بد من الاعتماد على الذات والاستعانة بالتقنيات الحديثة لتنمية القدرات الاقتصادية الوطنية، وترشيد استثمار ثروات الوطن وموارده، وتقوية قاعدة الإنتاج بجميع عناصرها، وتوفير الإدارة المقتردة، والعمل على شفافية التشريعات الاقتصادية، وتكاملها بما يخدم عملية الاستثمار المحلي والخارجي. وفي هذا المجال فإنني أدعو إلى استمرار التعاون بين القطاعين العام والخاص، الذي تجلى في أحسن صورته من خلال ملتقيات المجلس الاقتصادي الاستشاري وتوصياته، التي أمل أن تستمر الحكومة في اعتمادها ترسيخاً لدور القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي الوطني في قطاعات الإنتاج كافة، وإزالة العراقيل التي تقف في طريقه. وقد أن الأوان ليقوم القطاع الخاص بدوره الكامل في عملية التنمية بعد أن فتحت أمامه أسواق العالم» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).

- «إن التنمية الاقتصادية لا بد أن يواكبها إصلاح اقتصادي يعتمد على مواردنا الذاتية ومزايا التفاضلية وعبر إصلاح إداري يكافئ المجد ويحفز المتردد وينبذ المفسد. والتنمية الاقتصادية التي نروم إليها هي التي تحقق إنجازاً اقتصادياً وترفع نسبة النمو الاقتصادي» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فيصل الفايز، 22 تشرين الأول 2002).

- «ورؤيتنا للمرحلة القادمة تتصدرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما عاملين متكاملين. ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل، والاستثمار في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، هي متطلبات أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي بمفهومه الشامل» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).

- «لقد كان للأوضاع الإقليمية والدولية آثارها السلبية على أوضاعنا الاقتصادية. وعلى الحكومة بذل أقصى جهودها لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الإدارة المثلى للموارد، والعمل ضمن خطط واضحة تحمي اقتصادنا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

وتمكّنه من تحقيق أعلى مستويات النمو. ولا بد من بلورة السياسات الاقتصادية والمالية الكفيلة بزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني. ويجب أن يشمل برنامج الحكومة الاقتصادي خطوات وإجراءات تحقق التوازن بين الإمكانيات المالية والطلب على الإنفاق الحكومي، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتحقيق أعلى درجات التوازن التنموي بين المحافظات بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كافة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).

- «فبالرغم من الإنجازات الاقتصادية، إلا أنها دون الطموح. وتبقى متلازمة البطالة والفقر همّنا الأول. فأولوية الحكومة هي توفير فرص العمل بالتعاون مع القطاع الخاص، من خلال جذب وتعظيم الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، ومحاربة الفقر وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وبما يحفظ كرامة المواطن ويحقق له مستوى لائق من العيش الكريم. وفي هذا الإطار، يجب مراجعة سياسات العمل والتشغيل لوضع برامج التأهيل والتدريب، لتكون الأولوية للعمالة الأردنية في مختلف القطاعات. وبالتوازي، فلا بد من العمل لاستعادة أكبر قدر ممكن من توازن الموازنة العامة للدولة، بتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات عبر سياسات مالية حكيمة تؤكد للمواطن بأن الحكومة تقود الاستجابة للوضع المالي الصعب، عبر إجراءات مالية مسؤولة ومدروسة تراعي الصالح العام ومصصلحة الوطن دون سواهما. ولا بد أيضاً من حماية المواطن من أثر التضخم في الأسعار والخدمات وتآكل الدخل من خلال التوصل إلى قانون لحماية المستهلك. ومن أولوياتنا أيضاً حماية المواطنين في المحافظات وتمكينهم اقتصادياً. فالاختلالات في توزيع عوائد التنمية وتركز النشاط الاقتصادي في أماكن محددة، ولّد شعوراً لدى بعض المواطنين بالتهميش. وفي هذا الصدد، فإننا نرى في صندوق تنمية المحافظات وسيلة عملية للوصول إلى تنمية عادلة تعم جميع محافظات المملكة، على أن يتم إشراك المواطنين في تحديد أولوياتهم وأوجه الإنفاق المتأتي من هذا الصندوق، لأنهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم التنموية. وعلى الحكومة الإسراع في إخراج هذا الصندوق إلى حيز الوجود والتنفيذ بوضع الأطر القانونية المستندة لأفضل الممارسات، وتوفير مصادر التمويل اللازمة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فايز الطراونة، 27 نيسان 2012).

- «وبالتوازي مع تنفيذ سياسات الضبط المالي، فمن المطلوب أيضاً التصدي لانعكاسات الظروف الاقتصادية والتحديات المالية المتوقعة على المواطنين، الذين هم أولوياتنا الأولى والأهم، خاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود، من خلال تعزيز شبكة

الأمان الاجتماعي، واستحداث آليات جديدة لتوجيه الدعم لمستحقيه بالتشاور والحوار مع مختلف القطاعات ومؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية المختلفة، بما يضمن الحياة الكريمة لهم، ويقوي الطبقة الوسطى التي تُعتبر صمام الأمان في المجتمع والرافعة الحقيقية لإنجاح عملية الإصلاح الشامل. ولا بد أيضاً من متابعة تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحسين البيئة الاستثمارية، وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).

- «إن المملكة تواجه صعوبات اقتصادية جمة في ظل أوضاع إقليمية ملتهبة أقلت بظلالها على مستويات النمو. لذا لا بد من اتخاذ إجراءات استثنائية خلّاقة تساعد على مواجهة هذه التحديات وتخطي الصعوبات، لتحقيق معدلات نمو أعلى، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني». «لذلك، فلا بد من إعداد حزمة متكاملة من الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه التحديات الاقتصادية، وخلال الأسابيع القادمة، لبدأ تنفيذها في أسرع وقت» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

خ- محور الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والمؤسسة التشريعية

ظلت كتب التكليف تحت باستمرار على تسريع عملية الإصلاح، وتشير إلى وجود قوى معادية للعملية الإصلاحية برمتها، تعمل وفقاً لأجندات شخصية ولتحقيق منافع خاصة. وكان هناك إصرار ملكي على توجيه الحكومات المتعاقبة للعمل على تفعيل عملية الإصلاح والمضي بها قدماً نحو دولة الحداثة والقانون والمواطنة. وتكررت في كتب التكليف الدعوات إلى إنجاز قانون الانتخابات اللامركزية قبل أن يُستجاب لهذه الدعوات متأخراً. ومن الجدير بالانتباه أن الدعوة إلى إنجاز قانون انتخابات برلمانية عصري تكاد لا تغيب عن معظم كتب التكليف الموجهة للحكومة وخطب العرش الموجهة للبرلمان.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن الديمقراطية هي منهج الحياة الأمثل، تحتاج باستمرار إلى تعميق وإلى تثقيف جماهيري بأصولها وممارستها من خلال وسائل التربية والتوجيه الوطني. إن مؤسستنا التشريعية مشارفها واعتزاز لنا ولأمتنا، وهي الممثل الصادق لإرادة شعبنا، وإننا نتطلع إلى قيام تعاون وثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خدمة للمصلحة الوطنية العليا، في إطار من الالتزام بالصلاحيات الدستورية لكل منهما، وعلى قاعدة من التوازن والتعاون بينهما، كما



نرى ضرورة توفير جميع التسهيلات التي تعين السلطة التشريعية في أداء مهامها الجلييلة وندعو إلى تعميق الحوار البناء المسؤول مع جميع الفعاليات الوطنية في إطار من الالتزام بثوابتنا الدستورية، بعيداً عن التعصب والتخندق ومحاولة احتكار الصواب من أي طرف، فالحكمة ضالة المؤمن، والجميع شركاء في حمل مسؤولية الوطن وتعزيز مسيرته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «إن الديمقراطية لا تكتمل إلا بالتعددية السياسية، وعلى ذلك فإننا نؤيد تشكيل الأحزاب الوطنية والانضمام إليها، ما دامت هذه الأحزاب تستلهم روح الدستور وتلتزم بالقوانين المنبثقة عنه، وندعو جميع المواطنين للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية الوطنية السياسية، عن طريق المشاركة بالانتخابات النيابية. وإنني أؤكد هنا على ما قلته في الكلمة التي وجهتها لأسرتنا الأردنية الواحدة في عيد الجلوس، وهو أن من أبسط صور الشعور بالمواطنة أن يبادر كل واحد منا إلى ممارسة حقه في انتخاب من يعتقد أنه يمثله، ومن يعتقد أنه مؤهل وقادر على استيعاب رؤانا الوطنية المستقبلية. وفي هذا الصدد، فإنني أتطلع إلى إنجاز قانون انتخابي عصري، يتيح للجميع فرصة المنافسة الحرة الشريفة لتمثيل شرائح المجتمع وتوجهاته الفكرية والسياسية.» (إن السلطة التشريعية موضع عنايتنا واحترامنا وتقديرنا، ويجب أن يكون تعاون الحكومة معها على رأس أولوياتها» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).

- «التنمية السياسية التي ننشد، تسعى إلى العلم والمعرفة للجميع، وتعمل على إظهار هويتنا الإسلامية المشرقة والحضارية عريقة الجذور والقائمة على التسامح وحرية الفكر والإبداع المتميز، وذلك في سبيل إبراز الأردن دولة إسلامية نموذجية. إن أمام الحكومة فرصة كبيرة لإعداد قوانين عصرية تساهم بإنجاح التنمية السياسية التي نريد: قانون أحزاب متطور، وقانون انتخابات ديمقراطي تجرى بموجبه الانتخابات البرلمانية لعام 2007، وانفتاح سياسي على فعاليات المجتمع كافة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فيصل الفايز، 22 تشرين الأول 2002).

- «إن عزمنا معقود في المرحلة المقبلة على تسريع وتيرة الإصلاح ومأسستها من خلال الأجندة الوطنية.» «ونأمل أن تتبنى الحكومة علاقات متوازنة مع القوى السياسية الشاملة للأحزاب ولتؤسسات المجتمع المدني.» «كما نعيد تأكيد أهمية إعادة دراسة التقسيمات الإدارية لتحقيق اللامركزية عبر مشاركة الجميع في تحديد الأولويات والمساهمة في اتخاذ القرار» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عدنان بدران، 5 نيسان 2005).

- «الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة بأن تركز الإصلاح مفهومًا ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية نهجاً لا حيدة عنه، والديمقراطية، كما هو معروف، ثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات تُرفع في المناسبات، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمأسسة عملية الإصلاح والتحديث والتطوير. وإننا نجد في توصيات لجنتي الأجنحة الوطنية والأقاليم ما يمكن أن يُعدّ هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وفي ضوء مخرجات هاتين اللجنتين فالحكومة مطالبة بإعداد جملة قوانين في شكل سريع وعاجل، ولكن يجب أن تتوخى العصرية والعدالة والمتغيرات، والقوانين المقصودة هي قانون جديد للانتخاب، وآخر للأحزاب، وثالث للبلديات وبما يسمح بتجديد حياتنا السياسية والبرلمانية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت الأولى، 24 تشرين الثاني 2005).
- «ولما كانت المرحلة القادمة المليئة بالتحديات، أساسية ومهمة في تاريخ الأردن، فإننا نتطلع لأن يكون عنوانها الأساسي: الشأن الاقتصادي والاجتماعي، مؤكداً عزمنا الاستمرار في برامج الإصلاح السياسي، وتعزيز المشاركة وتنمية الحياة الحزبية، ومستنيرين بالمبادئ التي تم التوافق عليها في وثيقتي الأجنحة الوطنية و(كلنا الأردن)» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).
- «والإصلاح منظومة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية متكاملة لا تصل مداها إلا إذا تقدمت بشكل متوازٍ في جميع المجالات». «ونحن إذ نعتبر الإصلاح الاقتصادي أولوية لما له من أثر مباشر على حياة مواطنينا الذين يشكل تحقيق الأفضل لهم هدفنا الأساس، فإننا نؤمن أن هذا الإصلاح لن يحقق أهدافه إذا لم يقترن بإصلاح سياسي يضمن أعلى درجة من المشاركة الشعبية في صناعة القرار». «وعلى الحكومة أن تعيد تقييم آليات تعاملها مع مجلس النواب بما يضمن إعادة تصحيح هذه العلاقة لتقوم على التعاون والتكامل في خدمة المصلحة العامة، وبحيث تمارس السلطان صلاحيتها الدستورية من دون تغول سلطة على أخرى» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).
- «إن الاستمرار في عملية الإصلاح الشاملة خياراً استراتيجي وضرورة تفرضها مصالح شعبنا ومتطلبات بناء المستقبل المزدهر الذي ننشد. ولا بد من الإشارة إلى أن وتيرة الإصلاح لم تسر بالسرعة التي أردناها، فتعثرت وتباطأت بين الحين والآخر، وأخضعت غير مرة للحسابات الضيقة والمصالح الخاصة، مما أفقد الوطن فرصاً كثيرة، وحدّ من قدرتنا على الاستفادة مما يزر به العصر من إمكانيات التطور، وحصد المكتسبات التي تبني على إنجازات أردنا الغالي. وفي ضوء ذلك، فإنني أكلف الحكومة بإجراء مراجعة شاملة،



تفضي إلى إزالة كل المعوقات التي تحول دون التقدم في تنفيذ إستراتيجية الإصلاح والتطوير والتحديث». «للسلطة التشريعية دور دستوري رئيسي في مسيرتنا الوطنية. ويشكل التعاون بين السلطتين، وفق الدستور والقوانين، متطلباً أساسياً للنجاح في خدمة طموحات شعبنا وأهدافه. وعليه، فلا بد من بناء شراكة حقيقية مع مجلس النواب، بحيث تمارس السلطتان دوريهما الدستوريين بتعاون وتكامل، من دون تغول سلطة على أخرى» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الثانية، 22 تشرين الثاني 2010).

- «إلا أن المسيرة عانت من ثغرات واختلالات أنتجها خوف (البعض) من التغيير ومقاومتهم له حماية لمصالحهم، والتردد في اتخاذ القرار من قبل الكثيرين ممن أوكلت إليهم أمانة المسؤولية، إضافة إلى سياسات الاسترضاء التي قدمت المصالح الخاصة على الصالح العام، فكلفت الوطن غالياً وحرمته العديد من فرص الإنجاز. وفي ضوء ذلك، فإننا نكلفك بإجراء عملية تقييم شاملة، تفضي إلى إجراءات فاعلة تعالج أخطاء الماضي، وإلى خطة عمل واضحة تمضي بمسيرة الإصلاح إلى الأمام، من خلال مراجعة جميع القوانين الناظمة للعمل السياسي والمدني والحريات العامة وتطويرها. ويأتي قانون الانتخاب، الذي يشكل ركيزة التنمية السياسية الحقيقية، في مقدمة هذه التشريعات، التي تشمل قوانين الأحزاب، والاجتماعات العامة، والبلديات، والعقوبات، والمطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة وغيرها». «وعلى الحكومة أن تقوم بكل ما هو مطلوب لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية التعبير» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت الثانية، 1 شباط 2011).

- «أولاً: إن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ أساسي في الدستور، ويجب الالتزام به، بحيث لا تتغول أي من هذه السلطات على الأخرى، ولا تستقوي عليها، ولا تتدخل في شؤونها، وأن تكون العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعلى مستويات التعاون والتنسيق، والحرص الحقيقي على إنجاز القوانين والتشريعات التي تشكل أساس مسيرتنا الإصلاحية، وبغير ذلك تتعثر المسيرة، ويكون الإنجاز دون المتوقع والمطلوب منهما. ويجب أن يتجلى هذا التعاون الكامل في أولوية إنجاز قوانين الأحزاب، والمحكمة الدستورية، والانتخاب، وأي تشريعات أخرى تتطلبها هذه المرحلة. ثانياً: لا بد من الإسراع في تشكيل الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات وإدارتها، وتقديم الدعم اللازم لبناء قدراتها وفق أفضل الممارسات الدولية، ليتسنى لها إتخاذ الإجراءات والترتيبات التي تحدد آلية عملها، لتمكينها من إجراء الانتخابات النيابية والإشراف عليها، بحيث تكون ضامناً لنزاهة وحيادية وشفافية العملية الانتخابية. وهنا تبرز

ضرورة أن يضمن قانون الانتخاب لمجلس النواب تمثيلاً حقيقياً لجميع الأردنيين في أرجاء الوطن العزيز على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر من العدالة في التمثيل، على أن يتم كل ذلك في أسرع وقت ممكن، تمهيداً لإجراء الانتخابات فور الانتهاء من اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك قبل نهاية هذا العام. أما الانتخابات البلدية، فلا بد من تحديد موعد قريب لإجرائها لتفعيل مبدأ الحكم المحلي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتمكين المواطنين من ترتيب أولوياتهم، والنهوض بمجتمعاتهم المحلية. ثالثاً: إن إنجاز القوانين الإصلاحية السياسية يجب أن يستند على الدوام إلى التواصل مع مختلف مكونات واتجاهات الطيف المجتمعي والسياسي الأردني، من خلال حوارات معمقة تجرى بأعلى مستويات المسؤولية والانفتاح، وصولاً إلى أكبر قدر من التوافق الوطني على هذه القوانين المحورية، فهي التي ستحدد مستقبل الأردن الغالي في القادم من السنوات» (من كتاب التكليف الموجّه إلى حكومة فايز الطراونة، 27 نيسان 2012).

- «منذ عشر سنوات ونيف، دعونا إلى الإصلاح والتحديث، وحققتنا إنجازات لا بأس بها على هذا الصعيد، وحين مرت المنطقة بالربيع العربي، عكفنا على تسريع تنفيذ نهج إصلاحية مترابط، فتوالت الإصلاحات والإنجازات، مكتسباً ديمقراطياً تلو الآخر». «وتتطلع قدماً للبرلمان القادم الذي سيؤسس لإرساء مفهوم التحول نحو الحكومات البرلمانية». «وهنا أؤكد على مسؤولية حكومتكم في احترام حق المواطن في التعبير عن الرأي في إطار القانون، والتأكيد على حقه في التظاهر السلمي» (من كتاب التكليف الموجّه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).

- «ومما لا شك فيه أن الإصلاح السياسي لا يحقق ثماره المرجوة إلا بتعزيز مبدأ سيادة القانون. فما حققناه من خطوات على مسار الإصلاح السياسي يجب أن يتماشى مع إصلاحات إدارية تهدف إلى تعميق سيادة القانون وتطوير الإدارة» (من كتاب التكليف الموجّه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

د- محور الإصلاح القضائي

يلحظ المتمعن في كتب التكليف التأكيد الملكي على أهمية الفصل بين السلطات، بوصف ذلك استحقاقاً دستورياً يشدد عليه الملك دائماً، فلا غلبة لسلطة على الأخرى.

وحظيت السلطة القضائية بموقع متقدم من بين الأمور التي أولاها جلالته اهتمامه، حاثاً على تطوير أداؤها، والحفاظ على استقلاليتها، وتمكين الجسم القضائي، ورفده باحتياجاته كافة. ورغم أن هذه الرؤى لم تغب عن كتب التكليف، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تقم



بخطوات ملموسة تُظهر استجابة حقيقية لها، وهذا ما يفسر قرار الملك في أواخر عام 2016 بتشكيل لجنة ملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إننا نعتز بالقضاء الأردني، أداءً واستقلالية، وندعو إلى دعم تلك الاستقلالية من خلال تطوير قانون استقلال القضاء، وتحسين أوضاع القضاة وظروف عملهم، وتطوير التشريعات التي تحكم إجراءات التقاضي بهدف تسهيل وتسريع وصول الجميع إلى حقوقهم، فالعدالة السريعة تعزز ثقة المواطن وتطمئنه على حقوقه وحرياته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).
- «أما قضاؤنا الأردني، فهو موضع اعتزازنا وحرصنا الدائم على المحافظة على استقلاله ورفع كفاءته وقدرته على الإسراع في إجراءات التقاضي وإقامة العدل بين الناس، وهذا يستدعي العناية بأوضاع القضاة والاهتمام بها، وتمكينهم من رفع مستواهم العلمي، عن طريق البعثات والدورات، والاشتراك في الندوات والمؤتمرات المتخصصة، لنتمكنوا من التعامل مع المستجدات والتشريعات الاقتصادية الحديثة. ونؤكد أيضاً ضرورة توفير وسائل الطمأنينة والعيش الكريم للعاملين في هذا الجهاز المهم، حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم الجليلة على أحسن وجه، ضماناً لحقوق الناس وممتلكاتهم وترسيخاً للعدالة، فالعدل أساس الحكم، ولا خوف على مجتمع ودولة يتمتعان بقضاء نزيه، وقضاة ثقة عدول» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).
- «فإن مرفق القضاء سيبقى صمام الأمان ضد أي هفوات وتجاوزات. وعليه، نؤكد أهمية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الجهاز القضائي بالتنسيق مع المجلس القضائي» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).
- «على الحكومة تقديم كل أشكال الدعم لتمكين جهازنا القضائي من تنفيذ خطته وبرامجه، وتحسين أداء مرافقه وأجهزته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الله النسور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).

ذ- محور الشباب والتعليم

ظلّ الشباب الأردني محورياً رئيسياً من محاور كتب التكليف للحكومات، حيث أكد الملك على ضرورة إيلاء قطاع الشباب الاهتمام الكافي، وتوجيه قدراتهم نحو العمل الوطني الايجابي المبدع والخلاق. ودعا جلالتهم إلى استثمار طاقات الشباب، وحمائيتهم من الغلو والتطرف. أما قطاع التعليم بكل فئاته، فتقوم الرؤية الملكية على أن تطويره هو الحل الناجع لطيف واسع من القضايا الوطنية المؤرقة، وهو السبيل إلى النماء والتطور في مجالات الحياة المختلفة في الأردن.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن الشباب هم عدتُننا للمستقبل، ولذا فلا بد من إطلاق طاقاتهم وتوجيهها للخدمة الوطنية العامة، وتنظيمها في أطر جماعية تشمل جميع أرجاء الوطن، واستغلال أوقات فراغهم في ما يفيدهم ويعود على الوطن بالنفع». «إن العملية التربوية، رغم إنجازاتها العديدة، بحاجة إلى تطوير مستمر بهدف الارتقاء بمستوى التعليم وتجويد مخرجاته، والعناية بالتربية الوطنية لتعزيز الانتماء والتركيز على التفكير والحوار في أجواء من الاعتدال والتسامح، والاهتمام بتكنولوجيا التعليم، ورفع سوية المعلمين وتحسين ظروفهم، وتعزيز دور الجامعات كمنارات للإبداع وحرية التفكير والتعبير بعيداً عن التعصب أو التبعية، وتخريج الكفاءات العالية القادرة على الأداء الجيد التي تسهم في نشر العلم والمعرفة والتوعية الوطنية» (من كتاب التكليف الموجّه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «والعملية التعليمية كانت وستبقى من أهم مصادر التكوين المعرفي للأردنيين، وعاملاً أساسياً في زيادة الإنتاجية. ورؤيتنا الاستراتيجية للتعليم تتطلب تكثيف الجهود والمساعي والعمل بروح الفريق، وفي هذا الصدد تؤكد ضرورة تنفيذ برامج جديدة لتطوير التعليم والبنية الفكرية للطلبة، وتحسين نوعية مخرجات التعليم». «أما الشباب، الذين نحرص دائماً على دعمهم، وتمكينهم، وحثهم على الإبداع واستثمار طاقاتهم والمشاركة في الحياة العامة بمختلف جوانبها، فلا بد من رعايتهم، عبر التواصل المباشر والمستمر معهم، ورعاية القيادات الشابة وتدريبها وتأهيلها لحمل المسؤولية في المؤسسات الوطنية المختلفة، وبلورة هوية شبابية جادة وناضجة تأخذ زمام المبادرة، (من كتاب التكليف الموجّه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).

- «وأما قطاع الشباب، فإنه بحاجة إلى اهتمام حكومي أكبر، نظراً لما عاناه العمل الشبابي خلال السنوات الماضية من افتقار للرعاية الكافية، التي تساعد الشباب على إيجاد فرص الحياة الكريمة. لذا يجب الحرص على دعمهم وتمكينهم، وتحفيزهم على الإبداع واستثمار طاقاتهم. فهم محور مسيرتنا التنموية واللبنة الأساسية في بناء الأردن المستقبل. ولا بد من التواصل معهم بشكل مستمر، ورعاية القيادات الشابة وتأهيلها لحمل المسؤولية، وإيجاد جيل من الشباب المسلح بالمعرفة والعلم والانتماء، ليكون شريكاً فاعلاً في بناء حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية بعيداً عن التطرف والغلو» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ر- محور الصحة

يتضح من كتب التكليف أن الملك واصل حث الحكومات منذ بداية عهده لتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاع الصحي، من خلال توفير البنى التحتية والقوى البشرية اللازمة. كما حث الحكومة على ضرورة أن يشمل التأمين الصحي جميع المواطنين.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن خدماتنا الصحية نموذج متميز في المنطقة، وهي بحاجة إلى العناية القصوى لمعالجة أي مظاهر للتراجع، ورفع سويتها، وتقديم خدمات جيدة للمواطن قريباً من مكان إقامته، ولذا فإن من الضروري إعادة النظر بالسياسة الصحية من حيث المؤسسات والكفاءات والتجهيزات والإدارة، وتوسيع مظلة التأمين الصحي وصولاً في القريب العاجل إلى التأمين الصحي الشامل، الذي يضمن للجميع، وبخاصة ذوي الدخل المحدود، التمتع بخدمات صحية نموذجية، والتوسع في مجالات الطب الوقائي، وإيلاء عناية خاصة لسياحة العلاجية، وتوفير التسهيلات والتنظيم الذي يشجع الإقبال عليها خدمة للاقتصاد الوطني» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «كما نؤكد أيضاً ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين، والإسراع في تنفيذ واستكمال بناء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف أنحاء المملكة، ورفدها بالكوادر الفنية المؤهلة واللازمة، فضلاً عن تعزيز مفهوم المراقبة على جودة المنتجات الغذائية والأدوية والمياه لضمان صحة وسلامة المواطن» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007)

- «أما في مجال الرعاية الصحية، فالمطلوب هو توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين، وتنفيذ العديد من المشاريع الصحية الكبرى مثل حوسبة القطاع الصحي» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الثانية، 22 تشرين الثاني 2010).

ز- محور الثقافة

وجه الملك الحكومات المتعاقبة، إلى العناية بالشأن الثقافي، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتبني وتشجيع ودعم الحالات الإبداعية، وتوفير الوسائل التي تتيح الالتقاء مع الآخر وإطلاعه على المنجزات الحضارية التي يتمتع بها المجتمع الأردني. ودعا جلالتة إلى الابتعاد عن الفكر الضال، والانتباه إلى محاولة اختطاف الإسلام من قبل فئة خارجة عن قيم الإسلام الحقيقية. ورغم ذلك، فإن هناك حالة احتجاج وعدم رضا في القطاعات الثقافية كافة، عن الأداء الحتمي تجاه الثقافة.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن هناك حاجة للعناية بالثقافة، وتطوير المؤسسات الثقافية القادرة على استقطاب الكفاءات الحقيقية وإطلاق طاقات الإبداع التي تعبّر عن حقيقة شعبنا ودوره الفاعل في ثقافة أمته وقضاياها على مدى الأيام، التي تنطلق من الانتماء الواعي للوطن وتعزيز قيم الحق والعدل، وتنتفتح على حضارات العالم وثقافته دون إغراق يجتث الجذور أو انغلاق يؤدي إلى الجمود» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «إن الانفتاح على العالم ومحاولة الاستفادة من تجارب الآخرين والتواصل معهم هو سمة هذا العصر. وقد أثمر تواصلنا مع العالم خلال السنوات الماضية - والحمد لله، واستطعنا أن نحقق لوطننا الكثير من المنافع من خلال علاقاتنا الطيبة بالعديد من دول العالم على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي. ولذلك لا بد من تعزيز علاقاتنا بالعالم الخارجي ومد جسور التعاون معه والاستفادة من تجاربه وإمكاناته» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الثالثة، 20 تموز 2003).

- «الحكومة مدعوة إلى إيلاء مفاهيم (رسالة عمان) ومعانيها ودلالاتها وأهدافها الأهمية التي تستحقها في هذه الظروف بالذات» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت الأولى، 24 تشرين الثاني 2005).

س- محور المرأة

حثَّ الملكُ في توجيهه للحكومات المتعاقبة إيلاءَ القطاع النسائي الاهتمام الذي يستحق، حيث نص الدستور على أن الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات. ومن هنا ركزت كتب التكليف على ضرورة منح القطاع النسائي ما يستحقه من رعاية واتباه، وتكريس قيم المساواة كون المرأة لها دور رئيسي في إحداث التنمية الشاملة ولا بد أن تنال حقها كاملاً.

وتدعي الحكومات أنها تواجه عقبات اجتماعية وثقافية تحول توسيع قاعدة مشاركة المرأة في المشهد العام. ويشار هنا إلى أن الدستور كفل التساوي في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، إلا أن هناك تباطؤاً شديداً في التعاطي مع بالحقوق المدنية لأبناء الأردنيات.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «لقد أصبح دور المرأة أكثر أهمية، وقد تطور دور المرأة الأردنية ومشاركتها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، بحيث أصبحت دعامة أساسية من دعائم التنمية والبناء، ولذا فإن هذا الدور بحاجة إلى تعزيز ورعاية، وبخاصة في الريف والبادية. أصبحنا نشهد بعض الظواهر التي تسبب المعاناة للمرأة أو انتهاك بعض حقوقها الأساسية. ولذا فإننا نتطلع إلى تعديل التشريعات التي تنتقص من حقوقها أو توقع الظلم عليها، وتوفير جميع التسهيلات التي تعينها على أداء دور الشريك في العمل والبناء دون تمييز أو محاباة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «ولا بد للمرأة أن تتبوأ مكانتها التي تستحقها في المجتمع وسوق العمل بعد أن أثبتت جدارتها في المجالات كافة، فما تزال نسبة مشاركة المرأة دون الطموح الذي نسعى إليه، ما يشكل عقبة أساسية في مسيرتنا التنموية لا بد من العمل على تجاوزها» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ش- محور الإدارة العامة

يتضح من خلال كتب التكليف أن مشكلة الإدارة العامة مزمنة ويشوبها العديد من السلوكات السلبية التي جعلت الملك يحث الحكومات منذ توليه سلطاته الدستورية على التعامل معها بحزم من خلال وضع الأسس التي تضمن النهوض بمستوى الإدارة العامة.

ووجه الملك الحكومات المتعاقبة إلى تحسين مستوى الأداء، وتقديم الحلول للسير بالإدارة العامة نحو مزيد من الفاعلية، والتخلص من جميع مظاهر التراجع التي تعتري مرافقها في الدولة الأردنية.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «إن الإدارة التي تستطيع تحقيق الأهداف بجديّة وبكلفة أقلّ وزمن أقصر، هي الإدارة الحصيصة، التي تقوم على إيجاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمل بروح الفريق الواحد، وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة، تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخر، وتتصف بالعدالة والمبادرة والإبداع، وتركز على العمل الميداني، وتتصدى للمعضلات قبل وقوعها أو حين يكون من السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم، وتناى عن الانحراف والعبث والاستغلال والمحسوبية. إن الإدارة العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة لمنع التداخل والتضارب والازدواجية، واختيار القيادات والموظفين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة، بعيداً عن الاستزلام والشلية والتعصب لأي غرض أو جهة، وتحديث الإجراءات الإدارية بهدف تبسيطها، وتسهيل حصول المواطن على حاجاته وخدماته دون عناء أو تكلفة زائدة. إن الفساد الإداري والمالي سبيل لتدمير المجتمعات وإضعاف الدول، ولقد تميزت إدارتنا على الدوام بالكفاءة والنزاهة، وكانت مثلاً في الأداء والإنجاز، وأسهمت في خدمة العديد من المجتمعات العربية، إلا أنه قد بدأت تظهر فيها جيوب للتسيب والانتهازية والاتكالية، وما لم يتم وضع حد لتلك الظواهر فإنها ستستشري وهو أمر لن نسمح به وسنتصدى له بكل حزم، ولذا فإن الحكومة مطالبة بأن تضع من الضوابط والإجراءات ما يعيد لإدارتنا وجهها المشرق، وأن تتصدى للتواكل والترهل والفساد بكل قوة وعنفوان، وأن تبتصر العناصر التي تقوم بذلك أو تشجعه، مهما كان موقعها أو مسؤوليتها، وأن تقدم لقضائنا العادل كل من يتجاوز على الوظيفة العامة أو يستغلها أو يحاول الإثراء على حسابها أو يسهل ذلك لغيره» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).
- «إن الجهاز الإداري للدولة بحاجة ماسة إلى التطوير والتحديث على أسس علمية عصرية، وإعادة هيكلته بحيث يتناسب مع طموحات الوطن في النمو والازدهار. وهنا أود أن أؤكد أهمية تعزيز صلاحيات الأمناء والمديرين العامين في أجهزة الدولة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).
- «كما نوجه الحكومة إلى العمل بجديّة لإطلاق منظومة متكاملة لضوابط العمل العام، تتضمن آليات محددة للتعيين والترفيغ وخاصة في المناصب العليا، بما يضمن بناء القدرات والكفاءات والحفاظ عليها، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص ومحاربة ظاهرة الوساطة والمحسوبية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).



- «إن الضعف في أداء بعض أجهزة الحكومة يترتب عليه آثار سلبية على المواطن والمستثمر يدفع ثمنها الوطن، لذا لا بد من اتخاذ إجراءات فاعلة ومباشرة لتحسين مستوى الأداء في هذا الجهاز، ولا بد من الإسراع في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية لتمكينها من رفع سوية الخدمات وزيادة مستويات الشفافية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقي الأولى، 29 أيار 2016).

ص- محور السياسة الخارجية

ظلت القضية الفلسطينية على رأس أولويات السياسة الأردنية الخارجية في كتب التكليف. وأكدت هذه الكتب أن العالم العربي هو العمق الإستراتيجي للأردن، وأن الأردن مع وحدة الرؤية والعمل المشترك في جميع القضايا التي تواجه الأمة العربية. كما أكدت كتب التكليف أن الأردن يتميز بعلاقات طيبة مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، داعية إلى تطويرها وتعزيزها.

مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «قدم الأردن على الدوام للأشقاء الفلسطينيين الدعم والمشاركة على قاعدة من الأخوة والمصير الواحد، وكان له الدور البارز في القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى اليوم، كما وقف إلى جانب الإخوة في السلطة الوطنية الفلسطينية بكل طاقاته وإمكاناته، وكان دور المغفور له الوالد بارزاً في هذا المجال للوصول إلى حل عادل مشرف وتجاوز أي عقبات أو عراقيل يواجهونها. سنستمر في دعم الأشقاء بمختلف الوسائل والسبل بهدف وصول الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني». «كان الأردن على الدوام وسيبقى جزءاً فاعلاً من أمته العربية، ورافداً أساسياً من روافد العمل العربي، يسعى باستمرار لتحقيق الوفاق والاتفاق، وقيام علاقات من التعاون البناء بين جميع الدول الشقيقة، وتجاوز جميع أسباب الخلاف والاختلاف، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير المشترك. إننا نؤكد على أن تكون علاقاتنا مع جميع الأشقاء قائمة على المودة والثقة والتعاون والاحترام المتبادل، وعلى الحكومة أن تواصل التحاور مع جميع الدول العربية، دون استثناء، والارتقاء بتلك العلاقات إلى صفاتها المعهود». «علينا مواصلة تفعيل علاقاتنا الدولية في إطار من التعاون والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتوضيح دور الأردن وواقعه ومسؤولياته، والمشاركة الفاعلة في المؤسسات الإقليمية والدولية». «إننا بحاجة إلى تطوير مؤسستنا الدبلوماسية، بشكل

- يحدد أهدافها ومهامها بوضوح ويضمن لها القيادات الكفؤة المنتمجة والإدارة الفاعلة» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).
- «إن الأردن ملتزم بعملية السلام باعتباره خياراً إستراتيجياً أجمعت عليه الأمة العربية، وسيعمل الأردن على دعم الأشقاء العرب على المسارات العربية كافة لاستعادة حقوقهم، وصولاً إلى تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة». «أما الأشقاء الفلسطينيون، فلهم ولسلطتهم الوطنية من كل الدعم والمساندة». «وأما المسألة العراقية، فإننا نؤكد حرصنا الدائم على وحدة العراق الشقيق وسيادته على كامل أراضيه» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).
- «الحكومة مطالبة بالعمل على تعزيز هذه العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، والإبقاء على ثوابتها بضرورة الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي والمواثيق والمعاهدات العربية والدولية، وإيلاء العلاقات الأردنية العربية عناية خاصة». «إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يمر الآن في أدق مراحل بعد التطورات والمتغيرات التي حدثت في الأشهر الماضية وبخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتداول المجتمع الدولي بهذه الخطوة، التي طالما أكدنا وما زلنا بضرورة أن تتبعها خطوات انسحاب أخرى من الضفة الغربية، وفق خريطة الطريق التي يجب أن يلتزم بتنفيذها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يفضي بالنهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت، 24 تشرين الثاني 2005).
- «كما نؤكد أهمية تعزيز علاقات الأردن الدولية والثنائية وترسيخها وتطويرها، بحث تعود بالأثر الإيجابي على الأردن وتنعكس مخرجاتها على شراكتنا وأدائنا الاقتصادي» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني 2007).
- «وفي ما يتعلق بمختلف القضايا العربية والإسلامية، فإن على حكومتكم الاستمرار في تعزيز العمل العربي المشترك ودعم قضايا أمتينا العربية والإسلامية العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).
- «لقد كان الأردن، وسيبقى على الدوام، ملتزماً بمواقفه التاريخية ومدافعاً عن قضايا أمتة العربية والإسلامية. وسيظل -بعون الله- الداعم الحقيقي لأشقائنا الفلسطينيين، وسيستمر في توظيف علاقاته الخارجية في سبيل قيام دولتهم المستقلة على ترابهم

الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ض- محور دعم القوات المسلحة

حظيت القوات المسلحة -وما تزال- بالدعم الملكي الكامل، فهي المرابطة على حدود الوطن، وعينه الساهرة مع الأجهزة الأمنية المختلفة، الحريصة على حماية المواطن وتوفير منظومة عالية من الأمن، وهو ما تميز به الأردن دائماً من خلال الأجهزة المختلفة التي بذلت الغالي والنفيس في سبيل تحقيق هذه الغاية. ولم يخلُ كتابٌ من كتب التكليف من حث الحكومة على دعم الجيش والأجهزة الأمنية.

- مقتبسات من كتب التكليف عن هذا المحور:

- «أما أجهزتنا الأمنية جميعاً، الساهرة على سلامة الوطن وأمن المواطن، فهي بحاجة إلى كل الدعم والمساندة وفق أحدث الأساليب والسبل في هذا المجال، حتى تؤدي واجبها في تحقيق الاستقرار الوطني وطمأنينة المواطن» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبد الرؤوف الروابدة، 4 آذار 1999).

- «لقد كان جيشنا العربي، وسيظل على الدوام، موضع اعتزازنا وفخرنا، فهو سياج الوطن ودرعه الحصين، وهو ضمان أمن الوطن واستقلاله واستقراره، وهذا يستدعي تقديم كل أشكال الدعم له، وتزويده بكل ما يحتاج إليه، من تدريب وتأهيل وتحديث ومعدات، لتمكينه من أداء رسالته النبيلة في حماية الوطن والإسهام في نهضته التنموية، والحفاظ على المستوى الرفيع الذي تحلّى به عبر العقود الماضية، بالإضافة إلى مساهمته في حفظ الأمن والسلام في أرجاء مختلفة من العالم» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة علي أبو الراغب الأولى، 19 حزيران 2000).

- «إن ما يتمتع به الأردن من أمن واستقرار ما كان له أن يكون عنواناً أردنياً بامتياز، لولا ما تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزية». «ولهذا فإننا نوليها ثقتنا ودعمنا تدريباً وتسليحاً، وفق أحدث الأنظمة والوسائل» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة معروف البخيت الأولى، 24 أيار 2005).

- «وما كان لإنجازاتنا الوطنية أن تتحقق من دون نعمة الأمن والاستقرار. وقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية هي الضمانة لسيادة الوطن وأمنه واستقراره» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة سمير الرفاعي الأولى، 9 كانون الأول 2009).

- «أما قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية، عين الوطن الساهرة، فإننا مستمرين بدعمها

وتمكنها ورفدها لأنها درع الأردن وسياجه المنيع» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة فايز الطراونة، 27 نيسان 2012).

- «إن من الواجب الاستمرار في تقديم الدعم لجميع منتسبي قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية الباسلة، الساهرة على أمن واستقرار الوطن، كي تواصل النهوض بمسؤولياتها الجسام» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة عبدالله النصور الأولى، 10 تشرين الأول 2012).

- «سيبقى الأردن قوياً وأمناً - إن شاء الله - بفضل جهود القوات المسلحة - الجيش العربي والأجهزة الأمنية، التي طالما كانت سداً منيعاً بوجه كل من يفكر في العبث بأمن هذا البلد واستقراره» (من كتاب التكليف الموجه إلى حكومة هاني الملقى الأولى، 29 أيار 2016).

ثالثاً: أبرز المحاور في خطب العرش

أ- محور التنمية الشاملة

أكد الملك التزام الحكومة بالتنمية بأشكالها ومستوياتها كافة، بحيث ينال كل مواطن حقه من هذه التنمية مع التركيز على التنمية النسبية لكل محافظة، لتكون التنمية الشاملة والمتكاملة في أرجاء الوطن كافة. ودعا الملك أيضاً إلى التوسع والمشاركة في عملية صنع القرار، ليكون المواطن شريكاً رئيساً في إحداث التنمية.

مقتبسات من خطب العرش عن هذا المحور:

- «شغلنا الشاغل هو تحقيق التنمية الشاملة، من خلال النهوض باقتصادنا، وتحديث مؤسسات الدولة وأجهزتها، بحيث تنعكس الآثار الإيجابية لكل ذلك، على مستوى حياة المواطن، وأوضاعه المعيشية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).

- «لقد قطعنا - والحمد لله - شوطاً كبيراً في مسيرة التنمية، وحققنا إنجازات كبيرة، وكان لا بد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات، وفي وضع الخطط والبرامج المتعلقة بمسيرتنا التنموية». «أن يكون مجلس الأمة على مستوى المسؤولية، في التعاون مع الحكومة، والتواصل مع الناس، لوضع التشريعات، التي تدفع عجلة التنمية، وتمكننا من مواجهة هذه التحديات، وتحقيق طموحات الشعب الأردني في التنمية والازدهار» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2005).



- «نحن على ثقة بأننا بعون الله، وبعزيمة النشامى الأردنيين، أقوى من كل هذه التحديات، ونحن قادرون على مواجهتها من خلال تعزيز وتمتين جبهتنا الداخلية، وتحقيق المزيد من الإنجازات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية، التي تضمن سلامة المسيرة، وسرعة الإنجاز والتحديث والتطوير، في مناخ من الأمن والاستقرار الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية بكل أشكالها» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، 28 تشرين الثاني 2006).
- «والحكومة مكلفة عند إعداد الخطط التنموية المحلية، بالتركيز على الخصائص التنموية لكل محافظة، لاستقطاب الاستثمارات النوعية، وبالتوازي مع مشاريع خدمية وتحسين مستوى البنية التحتية في سائر المجالات» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).

ب. محور الوحدة الوطنية

أكد الملك في خطاب العرش، وبخاصة في بداية عهده، أنه وجّه الحكومة للعمل على صيانة الوحدة الوطنية، كونها من الركائز الأساسية للسير قدماً نحو ازدهار الوطن وتمكينه في المجالات كافة.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «لقد كان الأردن، وسيظل -بعون الله- وفياً لمبادئ الثورة العربية الكبرى، ورسالتها في الحرية والوحدة، وستظل وحدتنا الوطنية مصدر الفخر والاعتزاز» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).
- «والحمد لله على توفيقه لنا في تحقيق التوافق الوطني، الذي تجلّى في أبهى الصور في ملتقيات (كلنا الأردن)، وما أسفرت عنه من برامج عمل واقعية، واتفاق على الثوابت الوطنية، التي أجمع عليها الأردنيون من سائر الفئات والشرائح والاتجاهات». «ستلتزم حكومتي بتعزيز وتمتين الجبهة الداخلية، وترسيخ مبادئ المواطنة والانتماء، والالتزام الواضح والصريح، بالثوابت الوطنية وبالنهج الديمقراطي، تحقيقاً للتعددية السياسية، واحترام رأي الأغلبية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، 28 تشرين الثاني 2006).

ت- محور الديمقراطية والإصلاح السياسي

تتضح في خطاب العرش دعوة الملك للأردنيين من خلال نواب الأمة وأعيانها، إلى العمل على الانفتاح والحوار والانخراط في عملية التنمية السياسية من خلال المشاركة في الأحزاب. كما أكد الملك أنه حفز الحكومة لإيجاد البيئة المناسبة للتمكين الديمقراطي، وتوفير الاستحقاقات المطلوبة للشباب للنهوض بالعمل الحزبي والسياسي.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «تعميم الثقافة الديمقراطية، التي تركز على مبدأ الحوار، واحترام الرأي الآخر». «إن واجب القطاعات الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، ومنابر الحوار والفكر، أن تستجيب إلى دعوتنا هذه بإخلاص، لتعمل على إحداث تحول إيجابي وجذري، في مسيرتنا الديمقراطية، عبر إطلاق حركة حزبية وطنية حقيقية، هاجسها (الأردن أولاً)، وتستمد شرعية وجودها، من التزامها بقضايا الوطن، وحاجات الإنسان الأردني». «لذا يقتضي أن تكون لهذه الأحزاب، برامج وطنية متكاملة وشاملة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2003).
- «لقد أطلقنا دعوتنا من قبل إلى تنشيط الحياة السياسية والحزبية، وركزنا على أهمية دور الشباب ودور المرأة في حياتنا السياسية، ودعونا إلى حوار وطني دائم وشامل يعزز مفهوم التعددية واحترام الرأي الآخر» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).
- «إن المكانة التي نطمح أن يحتلها الأردن عربياً وعالمياً، على صعيد الحريات والانفتاح السياسي، تتطلب عملاً وجهداً رسمياً، من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر ورعاية الإبداع» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).
- «فقد وجهت الحكومة إلى ضرورة العمل لتوفير البيئة الآمنة والمناسبة للتفاعل الديمقراطي، وضمان حرية التعبير المسؤول عن الرأي». «وإن الأولوية اليوم هي الإصلاح السياسي، وخريطة الطريق لهذا الإصلاح قطعت شوطاً كبيراً مع إنجاز التعديلات الدستورية وإخراجها إلى حيز الوجود القانوني، ثم استكمال إنجاز البنية التشريعية، التي تؤسس لتطوير العمل السياسي». «وإن الهدف النهائي من عملية الإصلاح السياسي هو الوصول إلى حكومات نيابية». «وتأكيداً على الحرص على توسيع

إطار المشاركة الشعبية وترسيخ الممارسة الديمقراطية، فقد وجهت الحكومة لإجراء الانتخابات البلدية في أسرع وقت ممكن، بحيث تكون انتخابات في أعلى درجات الحياد والنزاهة لتعزيز مسيرة الإصلاح، ولتأخذ البلديات مكانتها في خدمة المجتمع المحلي، وتؤسس لتنفيذ توجهاتنا المستقبلية نحو اللامركزية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).

- «إننا نتطلع أيضاً إلى إنجاز قانون انتخاب نوعي ينقلنا إلى مرحلة متقدمة في مسيرتنا الديمقراطية، يحقق عدالة أكثر في التمثيل، ويعمل على توسيع المشاركة في الحياة السياسية، ويرتقي بنوعية العمل البرلماني، لتحقيق رؤيتنا في تشكيل الحكومات البرلمانية». «واستكمالاً للخطوات التي حققناها في هذا المجال، فإننا نرى أن قانوني البلديات واللامركزية يشكلان ركيزة أساسية لتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية في المحافظات، وتعميق مشاركة المواطنين، وتمكينهم من المساهمة في تحديد أولوياتهم، ووضع تصور مستقبلي لمسار التنمية في مناطقهم، وتوزيع مكتسباتها بشكل أكثر عدالة وفاعلية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر، 15 تشرين الثاني 2015).

ث- محور القضاء

يتضح من خطاب العرش إيلاء السلطة القضائية كل العناية، حيث دعا الملك السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى العمل على إنجاز التشريعات اللازمة وتوفير البيئة المناسبة لعمل الجهاز القضائي، لما لهذه السلطة من أثر كبير في عملية الإسراع في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تكررت الإشارة إلى الخطوات الواجب القيام بها لتطوير القضاء والجهاز القضائي في افتتاح معظم الدورات البرلمانية.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «إن إنجاز التنمية الشاملة، يستلزم أيضاً تطوير الجهاز القضائي، المحصن بالاستقلالية، والنزاهة والحياد» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2003).

- «أما جهازنا القضائي الذي نعتز به، فسيجد منا كل الاهتمام من حيث الحفاظ على استقلاليته ورفده بالمزيد من الكفاءات التي تزيد من قدرته على الإنجاز» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).

- «بما أن العدل هو أساس الحكم، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تعزيز استقلال القضاء لتحقيق العدل بين الناس وسيادة القانون على الجميع، وبلا استثناء» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).
- «إن تحقيق أي تقدم، مرتبط بوجود بيئة قانونية وقضائية، تضمن سيادة القانون ونزاهة القضاء، وانطلاقاً من قناعتنا بمبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ استقلال القضاء، فإن الحكومة، ستبادر بوضع التشريعات اللازمة، لتسريع إجراءات التقاضي» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).
- «ولأن العدل أساس الملك، فنحن ملتزمون بتعزيز استقلال القضاء ونزاهته، وستوفر الحكومة كل المتطلبات، التي تحتاجها السلطة القضائية لتطوير أدائها، وتحقيق العدالة بين الناس. ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة مواكبة تحديات العصر من خلال تطوير التشريعات، واستقطاب أفضل الكفاءات، وتدريبها وتأهيلها، حتى يظل الجهاز القضائي مثالياً في الكفاءة والنزاهة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).
- «وانطلاقاً من الدور الأساسي للسلطة القضائية في تحقيق العدل وسيادة القانون، ومن خلال التعديلات الدستورية الأخيرة، فقد حرصنا على تكريس استقلالية القضاء، وسوف نستمر في دعم هذه السلطة المستقلة وتوفير كل المتطلبات اللازمة لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها الجليلة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2010).
- «إننا نوجه الحكومة ومجلس الأمة لتوفير كل المتطلبات التي تحتاجها السلطة القضائية لتطوير أدائها وتأهيل كوادرها، ضمن خطة زمنية محددة، حتى يظل الجهاز القضائي مثالياً في الكفاءة والنزاهة وتحقيق العدالة بين الناس، ويكون القضاء ركيزة للديمقراطية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، 3 تشرين الثاني 2013).



ج- محور القطاع الاقتصادي

أولى الملك في خطاب العرش الملف الاقتصادي عناية فائقة، من خلال حثه السلطتين التنفيذية والتشريعية على العمل لإنجاز البرامج الاقتصادية والمالية التي تُعنى بتخفيف الأعباء عن المواطن وتحقيق الازدهار من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وتقديم التسهيلات الكاملة بالإضافة إلى توجيه الحكومة للعمل على التشاركية مع القطاع الخاص بوصف هذا القطاع شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «وستواصل حكومتي دعم الاقتصاد الوطني، من حيث تطوير الإنتاج، وتوفير البيئة الاستثمارية، لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية، وتوحيد التشريعات والنظم» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).
- «وقد كان هاجسي الأول على الدوام هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، ولذلك فلا بد من مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية ودائمة لهذه المشكلة من خلال إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب، وتوفير مصادر تمويل إضافية وفرص عمل جديدة، وتعزيز احترام الإنسان لقيمة العمل بعيداً عن ثقافة العيب، وإيلاء عناية خاصة لتنمية المحافظات، والنهوض بقطاع الزراعة الذي يوفر فرص عمل للعديد من الأسر والأفراد.»
- «إن الاستثمار عنصر رئيسي في عملية التنمية، ولذلك فلا بد من تشجيع الاستثمار وتعظيم مساهمته في عملية التنمية من خلال العمل على تنفيذ الإصلاحات التي تساعد على جذب الاستثمارات من الخارج، وتشجيع المستثمر الأردني بالإضافة إلى حملات الترويج التي تعرف العالم من حولنا بما لدينا من فرص وإمكانيات» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).
- «إن من أهم أولويات المرحلة القادمة، العمل على زيادة نسبة النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ومعالجة مشاكل المديونية، وترشيد الإنفاق، والاعتماد على مواردنا الذاتية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).
- «إن الوصول إلى الازدهار الاقتصادي الذي نريد، يتطلب تنفيذاً فورياً، لمجموعة من الإجراءات، التي تضمن الاستقرار المالي، وتعزيز البيئة الاستثمارية. ومن هذه

الإجراءات، ضبط مستويات التضخم، لحماية المواطن من زيادة تكاليف المعيشة، وتفعيل سياسات مصرفية، تضمن سلامة الأجهزة المصرفية وسمعتها، وترتقي بوسائل الرقابة على حقوق المودعين والمتعاملين». كما قمت بتوجيه الحكومة، باتخاذ الخطوات الضرورية، لتشجيع وجذب الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات العربية الخليجية، لما لمسناه من هذه الدول الشقيقة، من الرغبة في الاستثمار في الأردن» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).

- «يواجه الأردن تحديات اقتصادية كبيرة، تستدعي اعتماد سياسات اقتصادية ناجعة، تحقق طموحاتنا في توفير العيش الأفضل لمواطنينا، فتحسين حياة المواطن الأردني، وفتح آفاق الإنجاز أمامه هدفنا الأول. وسيظل تحسين الأداء الاقتصادي أولوية رئيسية، لانعكاسه المباشر على مستوى معيشة المواطن». «وستواصل الحكومة اعتماد سياسة مالية للسيطرة على عجز الموازنة، وتعزيز الاستقرار المالي، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية، والاعتماد على الذات، وحفز النمو في النشاط الاقتصادي» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).

- «وفي الجانب الاقتصادي، تم إنجاز عدد من المشاريع الحيوية الكبرى، ومن أبرزها: جر مياه الديسي، وتطوير مطار الملكة علياء الدولي، وتطوير ميناء الحاويات، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري تنفيذها، كموانئ البضائع العامة والنفط والغاز المسال، ومشاريع الطاقة، وخاصة المتجددة والبديلة، والعمل على تطوير قطاع السكك الحديدية، وقطاع النقل العام بما يحدث نقلة نوعية فيه» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، 2 تشرين الثاني 2014).

- «نحن عازمون على المضي قدماً في رفع سوية اقتصادنا، من خلال سياسات اقتصادية وبرامج تهدف إلى تحقيق النمو المستدام، وبما يخدم مصالحنا أولاً وآخراً» (خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثامن عشر، 7 تشرين الثاني 2016).

- «على الحكومة أن تعمل على تنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام القادمة، والتي أقرتها بهدف استعادة زخم النمو، والاستفادة من كل الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً لرفع مستوى معيشة المواطن وتمكين الطبقة الوسطى وحماية الأسر ذات الدخل المتدني والمحدود، وأن تستمر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى التركيز على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، وصولاً إلى هدف حكومة لا ورقية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر، 12 تشرين الثاني 2017).

ج- محور الإعلام

يتضح من خطاب العرش أن الملك وجّه السلطة التشريعية إلى إنجاز حزمة القوانين المعنية بالمنظومة الإعلامية، والتي تمكّنها من الوصول إلى مصادر المعلومات كي تمارس عملها بشفافية واقتدار ضمن أجندة وطنية تقود من خلالها حواراً يثري وينمي المعرفة لدى الشعب بعيداً عن الأجندات السلبية والشخصية. كما شدّد الملك على أهمية الارتقاء بالمنظومة الإعلامية الوطنية من خلال توجيه الحكومة على أن يكون الإعلامُ وطن لا إعلام شخص وحكومة. ويلاحظ أن الملك كرر في خطاب العرش التأكيد على مجموعة القيم الناظمة للإعلام، في حثّ مباشر لمجلس الأمة للقيام بإنجاز التشريعات اللازمة لذلك.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «إننا ندرك أن الإعلام والصحافة، هما صورة الوطن أمام المواطنين والعالم، وستعمل حكومتي على الارتقاء بهذا القطاع الهام، في إطار من الحرية، واحترام الرأي الآخر، والتعددية الفكرية، وفي مناخ من الوعي والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا، كما ستظل الحركة الثقافية موضع الرعاية والاهتمام، من خلال دعم الكتاب والمثقفين، وتقدير الإبداع والمبدعين» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).

- «أما حرية الصحافة والإعلام، فإننا نؤكد من هنا - من بيت الديمقراطية- التزامنا بصونها وحمايتها، لتكون عين الرقيب، الكاشفة للحقيقة على أسس مهنية وموضوعية وبروح الحرية المسؤولة، على أن تكون أردنية الانتماء وطنية الأهداف والرسالة. وقد كفل الدستور حرية الرأي والتعبير. ومن غير المقبول أن يُسجن الصحفي بسبب خلاف في الرأي على قضية عامة، ما دام هذا الرأي لا يشكل اعتداء على حقوق الناس أو حرياتهم أو أعراضهم أو كرامتهم» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).

- «إن المكانة التي نطمح أن يحتلها الأردن عربياً وعالمياً، على صعيد الحريات والانفتاح السياسي، تتطلب عملاً وجهداً رسمياً، من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر ورعاية الإبداع، وهذا يتطلب من الإعلام الوطني، بمؤسساته وأفراده، مساهمة أساسية وفاعلة، فهُم عيون الناس على الحقيقة، وإحدى ركائز مجتمعنا الديمقراطي. وهنا ندعو جميع المعنيين في هذا المجال، إلى التمسك بمبادئ

المهنية والموضوعية، للحفاظ على التوازن الضروري بين الحريات الصحفية والحقوق الشخصية. ولا بد أن يقابل الارتقاء في مستوى النقد والجرأة والطرح والتعليق، ارتقاء في سبل البحث والتحليل، فالصحافة مهنة رفيعة، هدفها الحفاظ على المصلحة العامة وخير المجتمع وتشكيل الرأي العام، بعيداً عن التضليل، وتحويل الرأي الشخصي إلى حقيقة عامة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).

- «وستستمر الحكومة في تطوير علاقتها مع الإعلام، بحيث تقوم هذه العلاقة على احترام حق الإعلام في العمل بحرية واستقلالية، وفي الحصول على المعلومة ونشرها. وإذ تشكل القوانين النافذة ومدونة السلوك التي وضعتها الحكومة، إطاراً لهذه العلاقة، فلا بد من إدخال أي تعديلات لازمة على التشريعات لضمان تطور صناعة إعلام مهنية مستقلة، وحماية المواطنين وحقوقهم من ممارسات إعلامية غير مهنية تزور الحقائق، وتشوه صورة الوطن» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).

- «إن المسيرة الديمقراطية التي اتخذناها نهجاً لحياتنا، تستدعي أن يكون لدينا إعلام وطني حر يحظى بمهنية ومصداقية عالية، في بيئة قانونية تحترم حق الإعلام في الحصول على المعلومة، وتحمي الحقوق الشخصية. وعلى ذلك، فلا بد أن يكون الإعلام منفتحاً على كل الآراء، وأن يوفر منبراً للحوار الوطني الهادف والبناء» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).

- «وهنا نؤكد على مسؤولية وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، وأهمية التزامها بالمهنية والحيادية، بعيداً عن ترويح الإشاعات والتشهير، والعمل من أجل أولويات المواطن وقضاياها، وبما يثري التعددية الفكرية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، 3 تشرين الثاني 2013).

خ- محور المرأة والشباب والتعليم

أولى الملك قطاع التعليم بمستوياته كافة عناية خاصة منذ توليه مقاليد الحكم، فقد دعا إلى تحسين بيئة العملية التعليمية بما ينعكس على مخرجات هذه العملية، وبحيث يستطيع الشباب أن يكون عامل بناء في هذا الوطن. ودعا الملك أيضاً إلى تمكين المرأة، وتمكين الشباب وتوفير البيئة التي يستطيعون من خلالها المساهمة في عملية التنمية الشاملة.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «كما ستعمل الحكومة، على بلورة سياسة واضحة للنهوض بقطاع الشباب، على أسس علمية وتربوية، تعزز انتماءهم، وترسخ في نفوسهم مفاهيم العمل، المهني والإبداعي والتطوعي». «وفي هذا المجال، ستستمر حكومتي في تطوير العملية التربوية، ورفدها بالكفاءات المتميزة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).
- «تفعيل طاقات المجتمع، وإشراك الجميع في عملية التنمية، وبخاصة الشباب والمرأة، التي يجب أن تتوفر لها كل الإمكانيات اللازمة، والحقوق المستحقة، من أجل مشاركتها الكاملة، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتغيير المنشود لا يتحقق إلا عبر تحفيز الشباب الأردني، والإصغاء إلى آرائهم، لأنهم عماد الغد، ومادة التغيير، وعلى هذا الأساس، يجب تعزيز دورهم، وتوفير فرص العمل لهم، وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2003).
- «إن برنامج عمل الحكومة في المرحلة القادمة، سيقوم على عدد من هذه الثوابت الوطنية الراسخة، وفي مقدمتها تحسين الظروف المعيشية للأردنيين والأردنيات، وصون الحريات العامة، وتعزيز المشاركة الشعبية، في اتخاذ القرارات، وخاصة مشاركة قطاعي الشباب والمرأة». «ستواصل حكومتي العمل في برامجها للنهوض بمستوى التعليم والتدريب، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الأكاديمي والمهني، ومتطلبات الإنتاج والاقتصاد الوطني» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، 28 تشرين الثاني 2006).
- «ومن أهم هذه التشريعات التي يجب أن تكون في مقدمة الأولويات في هذه الدورة البرلمانية: التشريعات الخاصة بتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، مثل ديوان المظالم، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، وحماية الشباب والأحداث». «وهذا كله، يرتبط بقناعتنا بأن العلم والتعليم، وتسليح المواطن بالمعرفة والخبرات والمهارات وتأهيله لدخول سوق العمل، حق لكل مواطن». «ولأن الشباب هم مستقبل الأردن، فإننا نؤكد على الاستمرار في رعايتهم، وفتح المجال أمام طاقاتهم وإمكانياتهم، لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، وتمكينهم من المساهمة في بناء وطنهم» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).
- «ولأهمية دور الشباب، تعمل الحكومة على تنفيذ خطة شاملة لتطوير دور قطاع الشباب،

الذي تقع عليه مسؤولية بناء المستقبل، وتسليحه بالعلم والمعرفة. وستستمر الحكومة بالعمل على تعزيز دور المرأة في مسيرة البناء، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوقها كاملة». «وقد وجهنا الحكومة إلى توفير العناية اللازمة للقطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التعليم، مع التأكيد على ضرورة تحسين مستوى معيشة المعلمين، والحفاظ على مكانتهم، بما ينسجم مع دورهم المحوري في المجتمع» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).

- «إن الشباب هم العنصر الأكبر في المجتمع، ولا بد من تفعيل دورهم الرائد في العمل العام. وستولي الحكومة الاهتمام اللازم لدعم الهيئات الشبابية، وتوسيع مجالات المشاركة والمساهمة في إعداد البرامج والخطط، لتنمية النشاط الشبابي الحر، والمساهمة في مسيرتنا الوطنية بكل مجالاتها» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).

- «وفي قطاع التعليم، لا بد من إحداث نقلة نوعية وإصلاح جذري في هذا القطاع، الذي يقوم عليه مستقبل الأردن. وعلى ذلك، فلا بد من تنفيذ برامج الحكومة وتوصيات لجنة الموارد البشرية التي سيتم التوافق عليها، للنهوض بمكانة الأردن إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى إيلاء تدريب المعلمين أهمية خاصة للنهوض بدورهم الأساسي» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر، 15 تشرين الثاني 2015).

د- محور الصحة

أكد الملك من خلال خطب العرش على توجيهه الحكومات المتعاقبة للعمل على تحديث وتطوير الخدمات الصحية المقدمة، بحيث تصل الخدمة لكل مواطن. كما أكد حثه الحكومات على المضي قدماً لشمول جميع المواطنين بالتأمين الصحي. ودعا الملك مجلس النواب إلى ممارسة دوره الرقابي في متابعة إنجازات الحكومة في هذا المضمار.

مقتبسات من خطب العرش عن هذا المحور:

- «تحسين مستوى حياة المواطن يتطلب الاهتمام بالرعاية الصحية، وهي حق لكل مواطن ومواطنة. فالإنسان السليم المطمئن على صحته وصحة أبنائه وأسرته هو الإنسان القادر على العمل والإنتاج. وقد شرعت الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين، وإيلاء عناية خاصة لبرامج الأمومة والطفولة» (من خطاب العرش في افتتاح



- الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).
- «العمل على توسيع مظلة التأمين الصحي، وإقامة العديد من المرافق الصحية الكبيرة في المحافظات» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، 28 تشرين الثاني 2006).
- «توسيع مظلة التأمين الصحي، وتفعيل الرقابة على جودة المنتجات الغذائية والأدوية والمياه للحفاظ على صحة وسلامة المواطن» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).
- «العمل لتوحيد مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، في العاصمة والريف والبادية والمخيمات». «ستعمل الحكومة أيضاً، على توسيع مظلة التأمين الصحي الشامل، بالتعاون مع القطاع الخاص، واعداد خريطة للخدمات الصحية في المملكة، لتكون مرجعاً لدراسة وتحديد الأولويات والاحتياجات الصحية المستقبلية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).

ذ- محور الفقر والبطالة

يتضح من خلال خطاب العرش أن الملك أكد لمجلس الأمة توجيهه الحكومة على إيلاء مشكلتي الفقر والبطالة عناية خاصة. وشدد الملك على ضرورة توجيه الدعم بشكل مباشر للأسر الفقيرة.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «إنني أشعر بمعاناة أبناء شعبي، وأعرف حجم الصعوبات الاقتصادية التي تواجههم، في ظل ارتفاع الأسعار، والفقر والبطالة، وهذا يستدعي أن تكثف الحكومة جهودها، للتخفيف من هذه المعاناة. كما إن للتكافل الاجتماعي دوراً رئيسياً في معالجة مشكلة الفقر والبطالة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2005).
- «أما في مجال مكافحة الفقر، فستعمل حكومتي على إعادة تخصيص الموارد المالية، لتستهدف الفقراء مباشرة، وذلك من خلال هيئة التكافل الاجتماعي، لتنسيق جهود العون الوطني» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع

عشر، 28 تشرين الثاني 2006).

- «تلتزم حكومتي بالعمل خلال الأشهر القادمة على توفير شبكة للأمان الاجتماعي تحمي الفقير» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).
- «والفقر والبطالة شرّ سنحاربه بكل الوسائل والسبل. وستعمل الحكومة على تحسين آلية مساعدة المستفيدين من برامجها لمحاربة الفقر، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير برامج رديفة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).
- «هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التنموية والاقتصادية، التي يجب أن تقوم بها الحكومة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص لمحاربة الفقر والبطالة، وجذب الاستثمارات لإيجاد فرص العمل للشباب» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).
- «زيادة نسب النمو والاستمرار في معالجة تحديات الفقر والبطالة، واستمرار تطبيق إستراتيجية التشغيل الوطني» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، 3 تشرين الثاني 2013).
- «أما في ما يتعلق بالجهود المستمرة للحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، فقد تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل لتوفير فرص العمل للشباب، وتم إنشاء صندوق تنمية المحافظات، الذي يحتاج إلى زيادة المخصصات حتى يوسع أعماله في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية. كما تم تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تحمي فئة ذوي الدخل المحدود من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، 2 تشرين الثاني 2013).

ر- محور الإدارة العامة

يتضح من خلال خطب العرش، أن الملك أولى مشكلة الإدارة العامة في الدولة عناية حقيقية، حيث تضمنت الخطب توجيهاً واضحاً للحكومة لمعالجة جميع أنواع الخلل التي تعاني منها الإدارة العامة، مع توخي الشفافية والمساءلة والعدالة في تعيين القيادات الإدارية العليا.



مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «أما الإصلاح الإداري، فإننا ندعو إلى تغيير جذري وإصلاحي في سائر جوانب الإدارة ومؤسسات الدولة يعتمد على الكفاءة والمساءلة، وتأهيل العنصر البشري الذي هو أساس العملية الإدارية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).
- «أما في مجال الإصلاح الإداري، فلا بد من وضع آليات قابلة للتطبيق. فلا فائدة من وجود برامج لإصلاح القطاع العام، بما فيها مشروع الحكومة الإلكترونية، ما لم يلمس المواطن تحسناً نوعياً في الخدمات المقدمة إليه. وهناؤكد على ضرورة التزام جميع مؤسسات الدولة بتعزيز ثقافة التميز والشفافية والمساءلة وتطبيق الميثاق الوطني للنزاهة ووضع التنظيم المؤسسي لتعزيز منظومة النزاهة، وفق التوصيات التي ستقدمها اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، 2 تشرين الثاني 2014).

ز- محور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

أكد الملك لمجلس الأمة في جميع خطاب العرش توجيهه للحكومة لضرورة إيلاء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العناية، من حيث التدريب والتجهيز والتطوير والعمل على تحسين الظروف المعيشية لأبناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وأكد الملك اعتزازه بدور الجيش العربي والأجهزة الأمنية.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «أما قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، فهي درع الوطن ورمز كرامته، وعينه الساهرة وذراعه القوية، وهي موضع الثقة والفخر والاعتزاز، وستعمل حكومتي على توفير كل ما تحتاج إليه، لتطوير قدراتها وإمكاناتها، بما يتلاءم والتقدم السريع في عالم الإعداد والتجهيز» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).
- «وهذه مناسبة أتوجه فيها بتحية المحبة والاعتزاز والتقدير لأبنائنا وبناتنا في قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية فهم درع الوطن، والعيون الساهرة على أمنه واستقراره، وسنعمل على إعادة تشكيل هذه القوات بما يتناسب مع رؤيتنا لتحديثها ورفع مستوى كفاءتها والإبقاء على مستوى حجمها وتعدادها حتى تظل كما كانت على الدوام مثلاً في

الكفاءة والتميز والالتزام» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2004).

- «وقد اجتاز الأردن -والحمد لله- بنجاح باهر، اختباراً صعباً لأمنه واستقراره، عندما امتدّت يد الغدر والإرهاب، للعبث بأمن الأردن، وترويع أبنائه وضيوفه من المدنيين الأبرياء، فتصدى لها النشامى والنشاميات، أبناء وبنات القوات المسلحة، والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني، وسائر أبناء الأسرة الأردنية الواحدة، في وقفة عزّ وسمود وافتخار، رفعت رأس الأردن عالياً، وجسّدت كل معاني البطولة، والوحدة الوطنية والالتزام. فكل الشكر والتقدير والاعتزاز للنشامى في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وأبناء الأسرة الأردنية الواحدة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2005).

- «أما قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية، فهي رمز القوة، والأمن والاستقرار لهذا الوطن. وهي التي تحمي مسيرته ومنجزاته، وهي شريك في عملية البناء والتنمية. وسنعمل بأقصى طاقاتنا للاستمرار في تحديث قدراتها وإمكانياتها، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من أحدث الأسلحة والتدريب والإعداد حتى تظل كما كانت على الدوام مثلاً في الكفاءة والافتخار» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).

- «ما كان للأردن أن يصل إلى ما حقق من إنجاز ونجاح لولا نعمة الأمن والاستقرار، التي يسهر على حمايتها رفاق السلاح، نشامى قواتنا المسلحة، وأجهزتنا الأمنية الباسلة، فهم مصدر فخر واعتزاز لكل الأردنيين. وسنواصل توفير كل الدعم لجيشنا العربي المصطفوي والأجهزة الأمنية، رعايةً وتسليحاً وتدريباً وعملاً فاعلاً لتحسين مستوى معيشة منتسبيها، الذين يضحون بالغالي والنفيس من أجل حماية وطنهم ومسيرته المباركة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).

- «وهنا نؤكد التزام جميع أركان الدولة بدعم قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، النشامى الذين يبذلون أرواحهم ويعملون ليلاً ونهاراً، دفاعاً عن أمن الأردن ومنجزاته، حتى تظل مثلاً في التميز والكفاءة والافتخار» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، 3 تشرين الثاني 2013).

- «وحتى يبقى جيشنا وأجهزتنا الأمنية على أعلى درجات الكفاءة والافتخار، فإننا نؤكد على ضرورة إلتزام كل مؤسسات الدولة بدعم قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية الذين

يسهرون على حماية أمن الأردن والأردنيين» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، 2 تشرين الثاني 2014).

- «الحمد لله الذي بعونه وتوفيقه، وبوعي الأردنيين والأردنيات، الذين نعتز بهم ونفاخر، وبشجاعة قواتنا المسلحة الأردنية - الجيش العربي والأجهزة الأمنية، التي نحرص على دعمها وتعزيز قدراتها، نجحنا طيلة السنوات الماضية في صون مجتمعنا ووحدتنا الوطنية من قوى الظلام وخوارج العصر والإرهاب» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثامن عشر، 7 تشرين الثاني 2016).

- «ونستذكر هنا العطاء الموصول للقوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، الساهرين على أمن الوطن وحماة عزه واستقلاله، فلهم منا جميعاً تحية الإجلال والتقدير لتضحياتهم وبطولاتهم والالتزام بدعمهم وتمكينهم من القيام بمهامهم الجليلة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر، 12 تشرين الثاني 2017).

س- محور السياسة الخارجية

يتضح من خطاب العرش أن القضية الفلسطينية هي أولى أولويات السياسة الخارجية الأردنية. وتؤكد هذه الخطاب العمق العربي للأردن رغم احتفاظه بعلاقات وطيدة مع دول الإقليم وعلى مستوى العالم. وقد أكد الملك لمجلس الأمة توجيهه الحكومة على ضرورة تدريب الدبلوماسيين الأردنيين كي يتمكنوا من إنجاز مهامهم بكل اقتدار.

مقتبسات من خطاب العرش عن هذا المحور:

- «وستواصل حكومتي جهودها من أجل دفع المسيرة السلمية، وتمكينها من تحقيق التقدم المنشود على جميع المسارات، وستستمر في دعم الأشقاء الفلسطينيين وإسنادهم، حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة، على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر، 25 تشرين الثاني 2000).

- «سنظل كما كنا على الدوام، الأوفياء لأمتنا العربية، والدفاع عن قضاياها العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فنحن مع أشقائنا الفلسطينيين، بكل ما نستطيع، حتى يقيموا دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني. ومع الشعب العراقي الشقيق، حتى يجتاز هذه المحنة، ويعود العراق إلى وضعه ومكانته الطبيعية، وينعم أهله بالحياة الحرة

الكريمة الأمانة» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الرابع عشر، 1 كانون الأول 2005).

- «تلتزم حكومتي بتقديم كل أشكال الدعم الممكن للأشقاء الفلسطينيين، من أجل استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرات السلام العالمية، ولن يقبل الأردن بأيّ تسوية ظالمة لهذه القضية، ولا بأيّ تسوية تكون على حساب الأردن. وستستمر حكومتي في الوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق، وإلى جانب وحدة العراق وسيادته وأمنه واستقراره» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الرابع عشر، 28 تشرين الثاني 2006).

- «كما نقول للأشقاء الفلسطينيين، إن القوة في الوحدة، والضعف في الفرقة. فوحدوا صفوفكم واغتنموا الفرصة المتاحة لتحقيق السلام، وإقامة دولتكم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة». «إن الأردن القوي؛ المنيع المزدهر، هو القادر على دعم ومساندة الأشقاء، سواء في فلسطين أو العراق» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر، 2 كانون الأول 2007).

- «نحن حريصون كل الحرص، على استثمار علاقاتنا الدولية وتوظيفها، لخدمة قضايا الأمة الاسلامية والعربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والحفاظ على مصالح الأردن الاقتصادية والسياسية. ونحن نؤمن أن إيجاد توافق وإجماع عربي مؤسسي، هو أفضل السبل لدعم أشقائنا الفلسطينيين، في نضالهم الوطني. ومن باب الحرص على تمكين الأشقاء الفلسطينيين، من الوصول إلى حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة وذات السيادة، على ترابهم الوطني، فإننا مستمرون بدعمهم بكل السبل، حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي، وتقوم الدولة الفلسطينية المنشودة». «ونحن حريصون أيضاً، على دعم الشعب العراقي الشقيق، والوقوف إلى جانبه، حتى يعود العراق إلى مكانته الطبيعية، في محيطه العربي والاسلامي، وينعم أهله بالأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار. أما الأشقاء العراقيون المقيمون بيننا، فهم أشقاؤنا وهم ضيوفنا، ومن الواجب رعايتهم كإخوة لنا، يمرون بظروف صعبة، إلى أن يتمكنوا من العودة إلى وطنهم وأرضهم» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، 5 تشرين الأول 2008).

- «وسيظل الأردن المنيع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن قضايانا العربية والاسلامية، وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية. فقد كان الأردن، وسيبقى -بعون الله- السند الأقوى لأشقائنا الفلسطينيين، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع لرفع الظلم



عنهم، وإنهاء الاحتلال، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس عشر، 28 تشرين الثاني 2010).

- «لقد كان الأردن، وسيبقى -بعون الله- في طليعة المدافعين عن قضايا أمته العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فنحن ملتزمون بدعم أشقائنا الفلسطينيين حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم، وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، ولن نقبل تحت أي ظرف من الظروف بأي تسوية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، أو على حساب أي من مصالحنا الوطنية. وسنستمر في القيام بواجبنا ودورنا التاريخي في رعاية الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر، 26 تشرين الأول 2011).

- «تصدر القضية الفلسطينية أولويات سياستنا الخارجية، ونحن نرى أن عملية السلام وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، هو مصلحة وطنية أردنية عليا» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، 3 تشرين الثاني 2013).

- «القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وهي مصلحة وطنية عليا، والقدس التي روت دماء شهدائنا ترابها هي أمانة في عمق ضميرنا، وسيستمر الأردن بالتصدي بشتى الوسائل للممارسات والسياسات الإسرائيلية الأحادية في القدس الشريف، والحفاظ على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، حتى يعود السلام إلى أرض السلام». «أما في ما يتعلق بالأزمة السورية، فإننا نجدد التأكيد على أن الحل الوحيد هو الحل السياسي الشامل، بمشاركة جميع مكونات الشعب السوري، والذي يضمن وحدة سوريا واستقرارها» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، 2 تشرين الثاني 2014).

- «وقد ظلت القضية الفلسطينية، القضية الأولى على أجندة الدبلوماسية الأردنية، لمركزيتها وعدالتها، ولأنها مصلحة وطنية عليا. وستبقى القدس، من منطلق مسؤوليتنا الدينية والتاريخية ووصايتنا على الأماكن المقدسة فيها، أمانة حملها أجدادنا، وسيحملها أبناؤنا وبناتنا، مدافعين عنها ضد محاولات الاعتداء، وتغيير الواقع فيها، ونحن نواصل اليوم القيام بهذا الدور المشرف». «أما في ما يتعلق بالأزمة السورية، فإننا نجدد التأكيد على موقفنا الداعم لحل سياسي شامل، لإنهاء معاناة طال أمدها، وبمشاركة جميع مكونات الشعب السوري، لضمان وحدة سوريا واستقرارها ومستقبلها» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر، 15 تشرين الثاني 2015).

- «سنستمر في دورنا التاريخي في الدفاع عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية، والقيام بواجبنا في حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثامن عشر، 7 تشرين الثاني 2016).
- «سيستمر الأردن بالنهوض بدوره التاريخي في الدفاع عن قضايا أمتينا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف» (من خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر، 12 تشرين الثاني 2017).

نتائج وتوصيات عامة

تخلص هذه المراجعة إلى عدد من النتائج والتوصيات العامة:

1. إن كتب التكليف وخطب العرش للملك عبدالله الثاني ابن الحسين للحكومات المتعاقبة ومجلس الأمة تناولت القضايا نفسها مراراً وتكراراً.
2. كانت كتب التكليف أكثر تفصيلاً وتوجيهاً مباشراً من خطب العرش، في قضايا مهمة يتوجب على الحكومات القيام بها.
3. إن الإنجاز في محوري السياسة الخارجية والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، أكبر منه في بقية المحاور، ويعود ذلك لتولي الملك هذين المحورين بنفسه ومتابعته الشخصية وبشكل مباشر لهما.
4. هناك تلوّن من الحكومات المتعاقبة في تنفيذ الرؤى الملكية وتنفيذ الخطط والبرامج المعنية بتحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات، وبخاصة في ما يتعلق بالبعد الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.
5. إن الرؤى الملكية تجاه كثير من القضايا التي تُعدّ في أعلى قمة اهتمامات الوطن والمواطن، متقدمة على رؤى السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويُذكر هنا على سبيل المثال؛ قضايا الإصلاح الشامل، ومتلازمة الفقر والبطالة، ومشكلتنا الطاقة والمياه.
6. إن مجلس الأمة، لم يواكب في البعد التشريعي، الرؤى العميقة للملك في محاور الإصلاح والتنمية الشاملة ودولة المواطنة.



7. بقاء الرد على كتب التكليف من قبل رئيس الحكومة المكلف في المربع البروتوكولي، وعدم ربط المحاور المراد العمل عليها بخطة ضمن جداول زمنية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ.
8. لا بد أن يقوم مجلس الأمة بدوره التشريعي والرقابي على القضايا المطروحة في كتب التكليف وخطب العرش، وأن تكون آلية التشابك الإيجابي والشراكة منهجاً أصيلاً عند التنفيذ.